

# تقرير الحوكمة



للسنة المالية المنتهية  
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١



# أبرز القرارات في مجال الحوكمة في عام ٢٠٢١



## ٢٥ فبراير

استقالة السيد سلمان عبد الغني، نائب رئيس مجلس الإدارة لأسباب شخصية، وتعيين السيد يوسف المانع ليحل محله في منصب نائب رئيس مجلس الإدارة.



## ٢٣ مارس

تعيين السيدة فوليا بلاس في منصب رئيسة إدارة المخاطر



## ١٢ أبريل

تعيين عبد الرحمن توتونجي في منصب الرئيس التنفيذي للبنك تعيين السيد راجش بانسال في منصب رئيس الشؤون المالية (على أن يكون ساريا اعتباراً من ١٤ يونيو ٢٠٢١)

انعقاد الجمعية العمومية غير العادية وموافقتها على تعديل النظام الاساسي للبنك وعلى إطار الحوكمة



## ٢٢ يونيو

تعيين السيدة ريتا الحلو في منصب أمين سر مجلس الإدارة ورئيسة إدارة الامتثال والشؤون القانونية.



## ٢٢ سبتمبر

انعقاد الجمعية العمومية غير العادية للبنك وموافقتها على زيادة رأس المال الاسمي المصدر للبنك

# جدول المحتويات



٣	أبرز الإنجازات في مجال الحوكمة في عام ٢٠٢١
٤	بيان الحوكمة من رئيس مجلس الإدارة
٥	مقدمة
٥	إطار الحوكمة
٥	هيكل الملكية والمساهمون
٦	مجلس الإدارة
١٣	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
١٦	هيئة الرقابة الشرعية
١٧	الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية
٢١	حوكمة المخاطر والرقابة الداخلية
٢٥	حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين
٢٥	الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٢٥	إفصاحات الحوكمة
٢٦	تقرير المدققين الخارجيين عن حوكمة الشركة
٢٦	تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط
٢٨	الداخلية على التقارير المالية

# بيان الحوكمة من رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرني أن أقدم لكم تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢١ المعتمد من مجلس إدارة البنك. يدرك مجلس الإدارة أهمية وجود إطار متين للحوكمة وأهمية الالتزام بمبادئ الحوكمة ولا سيما في ظل استمرار انتشار أزمة جائحة كوفيد-١٩ وتأثيرها على الاقتصاد. وقد تبني مجلس إدارة بنك قطر الأول خلال العام الماضي نظام حوكمة فعال لتحقيق هدفين رئيسين، وهما: التخفيف من تأثير الأزمة وضمان استمرارية الأعمال، وتحقيق الإصلاح المؤسسي من أجل التمهيد لمستقبل أفضل. وقد بادر مجلس الإدارة في العام الماضي إلى إرساء قواعد ممارسة الحوكمة السليمة من خلال تعديل نظامه الأساسي حيث أولى أهمية كبرى لمبادئ الحوكمة كما هو منصوص عليها في اللوائح ذات الصلة باعتبارها عنصراً فعالاً في التعامل العادل مع جميع الأطراف ذات العلاقة ووسيلة لتحقيق الكفاءة والمصداقية المهنية للبنك.

وبموجب التغييرات الجديدة، تخضع مهام مجلس الإدارة ولجانه للمراجعة السنوية للتأكد من الالتزام المستمر بالمتطلبات التنظيمية للحوكمة وبأفضل الممارسات في هذا المجال. وتؤكد هذه الإجراءات على التزام مجلس الإدارة بتسيخ ثقافة الحوكمة الرشيدة وإرساء قيم مؤسسية سليمة وفعالة. كما يدرك المجلس أهمية تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة، وما يترتب على ذلك من اتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات، والامتثال لمبادئ الإفصاح والشفافية عن المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.

ويلتزم مجلس الإدارة بالعمل على تعميق وتطوير كفاءة عمل البنك بهدف تعزيز ثقة المساهمين والأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح بأداء البنك. ويعكس إطارنا للحوكمة منهجاً متسقاً مع إستراتيجية البنك، كما يخضع للمراجعة الدورية من جانب مجلس الإدارة. ويتحمل البنك بكامل كياناته المتمثلة بمجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع الموظفين

مسؤولية ضمان تطبيق إطار الحوكمة، حيث يتولى المجلس واللجان المنبثقة عنه تحديد إستراتيجية الأعمال ووضع أطر الرقابة والضوابط الداخلية، في حين تتولى الإدارة العليا ضمان تطبيق الحوكمة من خلال منظومة قوية من السياسات والإجراءات الموافقة عليها من قبل المجلس، كما يلتزم الموظفون باتباع وتطبيق متطلبات الحوكمة في أنشطة العمل اليومية.

أما بالنسبة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، فيؤكد مجلس الإدارة امتثال بنك قطر الأول لمتطلبات حوكمة الشركات المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، ولائحة الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لسنة ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، كما يؤكد مجلس الإدارة أن بنك قطر الأول ملتزم بالقواعد واللوائح والأنظمة المعمول بها والمتعلقة بأعماله والتي تنطبق عليه بصفته شركة مدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك امتثاله لقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، بصيغتها المعدلة من حين لآخر.

نحن نولي قدراً كبيراً من الدقة والعناية لكل التفاصيل الواردة في هذا التقرير انطلاقاً من حرصنا على الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية تجاه عملائنا والمستثمرين، كما نتعهد لكم، مساهميننا المحترمين، الاستمرار في تعزيز إطار الحوكمة وتحسين ممارساتنا الإدارية بما يتوافق مع التغييرات الإستراتيجية التي يتبناها البنك تحقيقاً لمصلحة البنك والمساهمين وأصحاب المصالح.



**الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني**  
رئيس مجلس الإدارة

## ١ مقدمة

يقدم تقرير حوكمة هذا نبذة عن آليات ومبادئ الحوكمة التي يتبعها بنك قطر الأول ذ.م.م. (عامه) «البنك». يتوافق إطار حوكمة الشركات في بنك قطر الأول مع المبادئ الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لعام ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وقواعد الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال،بالقواعد واللوائح والأنظمة المعمول بها والمتعلقة بأعماله والتي تنطبق عليه بصفته شركة مدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك امتثاله لقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، بصيغتها المعدلة من حين لآخر. ويدرك بنك قطر الأول أن وجود نظام فعال لحوكمة الشركات هو أحد العناصر الأساسية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية ومصالح مساهميه وأصحاب المصلحة الآخريين. ومن المهم التأكيد على أن بنك قطر الأول التزم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بالأحكام المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لعام ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، كما هو محدد في المادة ٣ من النظام المذكور. كما التزم البنك خلال السنة بمتطلبات الإفصاح الواجبة التطبيق من قبل الشركات المدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك التقارير المالية السنوية المدققة، والبيانات المالية نصف السنوية وربيع السنوية، والإفصاحات المستمرة عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية، والمعلومات المتعلقة بإجراءات زيادة رأس المال، وإشعار البورصة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية السنوية، وذلك ضمن المهل القانونية المحددة. سيواصل بنك قطر الأول خلال السنة القادمة إجراء المزيد من التحسينات على إطار عمل الحوكمة ليتماشى مع نمو الأعمال والتوجهات الاستراتيجية للبنك والبيئة التنظيمية المتغيرة.

## ٢ إطار الحوكمة

يلتزم مجلس إدارة بنك قطر الأول بوضع إطار لحوكمة الشركات يضمن تنفيذ العمليات بشكل سليم لإرساء بيئة تتسم بالكفاءة في الإشراف والمساءلة من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والعملاء والموظفين والهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين ومراعاة مصالحهم، وقد تم تحقيق ذلك من خلال إطار واضح للحوكمة تم اعتماده من جانب مجلس الإدارة والمساهمين، مع تحديد واضح للمسؤوليات والضوابط الداخلية وآليات إدارة المخاطر وتعزيز عمليات الامتثال. علاوة على ذلك، وافق المجلس على عملية شفافة لصنع القرار مع تسلسل إداري وقنوات إبلاغ واضحة، إلى جانب سياسات فعّالة لإدارة أصحاب المصلحة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتضارب المصالح، ومبادئ الإفصاح والشفافية، وآليات اتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات الذي يجريها البنك، كما تتميز ثقافة حوكمة الشركات في بنك قطر الأول بالمساءلة والنزاهة والشفافية والامتثال والوعي بالمخاطر.

الالتزام باللوائح التنظيمية لحوكمة الشركات

خلال عام ٢٠٢١، واصل بنك قطر الأول تعزيز ممارساته في مجال حوكمة الشركات للتكيف مع التوجهات الإستراتيجية والاستثمارية للبنك والبيئة التنظيمية المتغيرة. وبناء على ذلك، تمت مراجعة النظام الأساسي للبنك، وإطار حوكمة الشركات، ومواثيق مجلس الإدارة ولجان المجلس، وتحديثها لضمان اتساقها مع اللوائح السارية وأعمال البنك، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ، ولائحة الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال. يشكل تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢١ جزءاً لا يتجزأ من التقرير السنوي. ويتم عرض هذا التقرير على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في عام ٢٠٢٢ للحصول على الموافقة عليه ، ويمكن الاطلاع عليه على موقع البنك الإلكتروني www.qfb.com.qa .

## ٣ هيكل الملكية والمساهمون

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، فإن رأس المال المدفوع والمصدر للبنك يبلغ ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (سبعمائة مليون ريال قطري)، مقسم إلى ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية قدرها ١ ريال قطري للسهم الواحد.

في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢١، وافقت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي البنك على زيادة رأس المال الاسمي المصدر للبنك من ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (سبعمائة مليون ريال قطري) إلى ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (مليار ومائة وعشرون مليون ريال قطري)، ما يمثل زيادة بنسبة ٦٠٪ عن رأس المال الاسمي الحالي المدفوع للبنك على أن ينفذ قرار زيادة رأس المال في غضون سنة من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية غير العادية. وذلك عن طريق إصدار أسهم جديدة من خلال الاكتتاب يصل عددها إلى ٤٢٠ مليون سهم. ويمكن الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢١ من خلال الموقع الإلكتروني للبنك (www.qfb.com.qa) .

يمكن لمساهمي بنك قطر الأول ممارسة حقوقهم القانونية من خلال المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية. وبناء على النظام الاساسي للبنك، تنعقد الجمعية العمومية العادية خلال الأشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ويكون التصويت على البنود المدرجة على جدول الأعمال بالموافقة أو بالرفض برفع الأيدي. ويجوز لجميع المساهمين، بمن فيهم القصر، الحق في تعيين وكيل لتمثيلهم في الجمعية العمومية. ويجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية العادية البنود التالية:

- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومناقشة ميزانية البنك السنوية وحساب الخسائر والأرباح واعتمادها
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء
- النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم
- تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أجورهم
- النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح وإقرارها
- الموافقة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة.

## ٣,١ المساهمون الرئيسيون

تتبع بنك قطر الأول هيكل المساهمة التالي، حيث يملك المساهمون ١00% من رأس مال البنك.

تشمل قائمة المساهمين الذي يملكون أكثر من ٥% من راس مال البنك الأسماء التالية، كما في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.	١٠0,٠٠٠,٠٠٠	١0%
شركة بروق التجارية ذ.م.م.	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠%
شركة شفت ذ.م.م.	٣0,٠٢٩,٦٠٠	٥%

## ٣,٢ حقوق المساهمين

يضمن البنك حماية حقوق المساهمين بموجب النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة وقانون الشركات لسنة ٢٠٠0 الصادر عن مركز قطر للمال ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من اللوائح والتشريعات المرعية الإجراء. وبناء على الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، يحق للمساهمين الاطلاع على المعلومات التالية التي يتحها البنك عبر موقعه الإلكتروني وبموجب طلب خطي من المساهمين:

- سجل المساهمين (عند الطلب)
- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة (متوفرة على الموقع الإلكتروني).
- عقد التأسيس والنظام الأساسي (متوفر علي الموقع الإلكتروني).
- العقود أو الأدوات التي ينشأ عنها أي ديون أو حقوق في ذمة البنك
- التقرير السنوي الذي يتم تقديمه إلى الجمعية العمومية سنوياً (متوفر على الموقع الإلكتروني).
- أي مستندات أخرى يتم تقديمها إلى الجمعية العمومية (متوفرة على الموقع الإلكتروني).

## ٣,٣ الجمعية العمومية العادية المنعقدة في عام ٢٠٢١

انعقدت الجمعية العمومية العادية في عام ٢٠٢١ عن طريق الفيديو بسبب إجراءات العلق التي كانت مفروضة نتيجة تفشي جائحة كوفيد-١٩. وانعقدت الجمعية في الدوحة - قطر بتاريخ ٥ أبريل ٢٠٢1. وحضر الاجتماع ما مجموعه ٢٢ مساهماً (شخصياً أو بالوكالة)، يمتلكون ٣٦١,٢٣٤,0٠٧ سهم في البنك ويمثلون حوالي ٥١,٦ في المائة من رأس مال البنك.

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

## ٣,٤ الوصول إلى المعلومات، وتوزيع الأرباح، والحق في التصويت على قرارات الجمعية العمومية غير العادية

يضمن بنك قطر الأول حصول المساهمين في البنك على المعلومات في الوقت المناسب من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو عن طريق الاتصال بقسم علاقات المستثمرين في البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يحدد النظام الأساسي للبنك وسياسة توزيع الأرباح الموافق عليها من قبل المساهمين الشروط والأحكام المتعلقة بتوزيع الأرباح، والتي تتوافق مع القوانين المعمول بها. وتحدد البيانات المالية المدققة المقدمة إلى الجمعية العمومية السنوية للمصادقة عليها، الطريقة التي يتم من خلالها توزيع الأرباح.

علوة على ذلك، يضمن النظام الأساسي لبنك قطر الأول حقوق المساهمين، ولا سيّما الأقليات في حال دخول البنك في معاملات رئيسية وحصول تغيير في هيكل رأس المال وفيما يتعلق بمسائل أخرى على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للبنك.

## ٤ مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة البنك إعداد الإستراتيجية العامة للبنك وتحديد التوجه الإستراتيجي للأعمال بالإضافة إلى الإشراف على أعمال البنك وأنشطته.

## ٤,١ مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء، بحيث يتكون ثلث الأعضاء على الأقل من المستقلين وتكون أغليبيتهم من غير تنفيذيين. ويحق للمساهمين الإستراتيجيين في البنك، وفقاً للنظام الأساسي، تعيين عضوين لتمثيلهم في مجلس الإدارة، بما في ذلك الرئيس الذي يتم تعيينه دوماً من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.. ويتم انتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري من قبل الجمعية العمومية العادية وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يخدم مجلس الإدارة، بما في ذلك أعضائه المنتخبين والمعيّنين، لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الجمعية العمومية التي تم انتخابهم فيها، ويجوز إعادة انتخابهم أو تعيينهم لدورة ثانية.

وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحالي في اجتماع الجمعية العمومية التي انعقدت بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠١٩، وتنتهي مدة ولايتهم في تاريخ الجمعية العمومية التي ستعقد في عام ٢٠٢٢ فيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. بعد استقالة السيد سلمان عبد الغني، نائب رئيس مجلس الإدارة لأسباب شخصية بتاريخ ٢٥/٠٢/٢٠٢١، صوت مجلس الإدارة بالإجماع على تعيين السيد محمد يوسف المانع ليحل محله كنائب لرئيس مجلس الإدارة. والجدير بالذكر أن لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركة المنبثقة عن المجلس وضعت سياسات وإجراءات لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والتي تمت مراجعتها والموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك.

## ٤,٢ مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لميثاق مجلس إدارة بنك قطر الأول، يتكون مجلس الإدارة من أعضاء محترفين يتمتعون بالكفاءة المهنية ومجموعة واسعة من المهارات التجارية، ومهارات القيادة في صياغة الاستراتيجيات وتوجيهها. وفهم عام للأنشطة المصرفية ومسائل الحوكمة. كما على أعضاء المجلس أن يتمتعوا بالمؤهلات المهنية المناسبة وبسجل حافل بالنجاحات يمكنهم من تقديم خبرات مفيدة في مناقشات مجلس الإدارة وقراراته وتقديم إسهامات هادفة وذات مغزى في ما يتعلق بإستراتيجية البنك وسياساته، مع الإشراف بشكل فعّال على الأداء السليم للإدارة.

كما على أعضاء المجلس أن يتمتعوا بنزاهة عالية في تمثيل المساهمين وأن يركزوا بشكل فعال على خلق القيمة مع الالتزام بنجاح البنك على المدى الطويل. ويجب أن يكون لديهم معرفة بمتطلبات حوكمة الشركات وممارساتها ويلتزمون بمسؤولياتهم المؤسسية التي تتجاوز أصحاب المصلحة المباشرين.

### ٤,٢,١ مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

وفيما يلي معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وعن السجل المهني والمستوى التعليمي لكل عضو:

## سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة
تم تعيينه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات
يمثل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م..
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: لا يوجد
عدد الأسهم المملوكة من قبل شركة الزبارة: ١٠0,٠٠٠,٠٠٠ (١0%)

يشغل سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني منصب رئيس مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩. ويترأس أيضاً مجلس إدارة مجموعة أوريدو Ooredoo منذ مارس ٢٠٢٠، وهو حالياً عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين. وهو معروف بخبرته الواسعة في شغل المناصب القيادية، حيث يعمل حالياً أيضاً رئيس استثمارات آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا في جهاز قطر للاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع سعادته بخبرة واسعة في مجالات الاستثمار، والأعمال المصرفية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتطوير العقارات، والبناء، ويحمل الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ماريمونت في أرلينغتون فيرجينيا بالولايات المتحدة، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC Paris في الدوحة، قطر.

## السيد محمد يوسف المانع

نائب الرئيس
عضو غير تنفيذي، تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٧٠٠٠ (٠,٠٠١%)

يشغل المانع منصب عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩. كما أنه عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن المجلس. يتمتع المانع بخبرة واسعة في مجال الأمن والدفاع في القطاع العام، حيث تقلد العديد من المناصب الأمنية والتنفيذية المختلفة مع الشرطة القطرية ووزارة الشؤون الداخلية. ويُعد مشجعاً شغوفاً لرياضة رفع الأثقال في قطر، كما أنه عضو في اللجنة الأولمبية العربية والنائب الأول لرئيس اللجنة الأولمبية القطرية. وهو أيضاً عضو في مجلس الشورى ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى. حصل المانع على درجة البكالوريوس في الأمن الداخلي من أكاديمية الأمن الداخلي في الدوحة بقطر.

## السيد عبد اللطيف محمد السادة

عضو غير تنفيذي - مستقل
تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: لا يوجد

يشغل السادة منصب عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩، وهو أيضاً رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة. ويتمتع السادة بخبرة واسعة في مجال المحاسبة والتدقيق والإدارة اكتسبها من خلال عمله في القطاع العام، ويشغل حالياً منصب رئيس الشؤون البشرية في الديوان الأميري. يحمل السادة دبلوم محاسبة من كلية التكنولوجيا في الدوحة، ودرجة البكالوريوس من المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية في مصر.

## السيد إبراهيم الجيده

عضو غير تنفيذي - مستقل منذ تأسيس البنك
أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ١.٨٦٤,٨٣٩ (٠,٢٦٦%)

يشغل الجيدة منصب عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩، كما أنه عضو في اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع الجيدة بخبرة واسعة في مجالات التخطيط العمراني والبناء والتطوير العقاري والتصميم. ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي ومنصب كبير المهندسين في المكتب الهندسي العربي الذي يمتلك فروعاً في الدوحة ومسقط ومانيلا وكوالالمبور. حصل الجيدة على درجة البكالوريوس في التصميم البيئي والهندسة المعمارية من جامعة أوكلاهوما في نورمان، أوكلاهوما، الولايات المتحدة.

## السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس
أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩%)

يشغل الهاجري عضوية مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩، كما أنه عضو في لجنة الرشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة. يتمتع الهاجري بحياة مهنية ناجحة في مجال البحوث الاقتصادية في القطاع الحكومي، ويشغل حالياً منصب رئيس قسم البحوث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري. حصل الهاجري على درجة البكالوريوس في في الاقتصاد والإدارة من جامعة قطر، وشهادة الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وشهادة الاقتصاد والدراسات الاستراتيجية من جامعة هارفارد.

## السيد محمد الهادي

عضو غير تنفيذي - مستقل
تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ١٠٠٠ (٠,٠٠١%)

يشغل الهادي منصب عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩، كما أنه عضو في لجنة الرشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة. يتمتع الهادي بخبرة واسعة في مجالات التخطيط العمراني والبناء والتطوير العقاري والتصميم. ويشغل حالياً منصب رئيس قسم البحوث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري. حصل الهادي على درجة البكالوريوس في في الاقتصاد والإدارة من جامعة قطر، وشهادة الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وشهادة الاقتصاد والدراسات الاستراتيجية من جامعة هارفارد.

## السيد محمد العبدان

عضو غير تنفيذي - مستقل
تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: لا يوجد

### السيد محمد القحطاني

عضو غير تنفيذي

تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٢٠٦٨.٦٤٦ (٢٩٦,٠٪)

يشغل القحطاني عضوية مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ عام ٢٠١٩، وهو عضو في لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال المنيثقة عن مجلس الإدارة. وقد اكتسب الدكتور القحطاني خبرة واسعة في مجال السلع الاستهلاكية والنفط والغاز والعقارات والبناء بفضل عمله في عدة شركات قطرية كبيرة منها الميرة وسوق قطر وقطرغاز. حصل الدكتور القحطاني على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة بيروت العربية في مسقط، عمان، ودرجة الماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة نورثومبريا في نيوكاسل، المملكة المتحدة، ودكتوراه في القانون التجاري الدولي من جامعة دورهام في دورهام، المملكة المتحدة.

### السيد سالم المري

عضو غير تنفيذي - مستقل

تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: لا يوجد

يشغل المري منصب عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩، وهو أيضاً رئيس لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال. ويتمتع السيد المري بخبرة واسعة في مجال التمويل والتدقيق والإدارة في عدة قطاعات منها المصارف والدفاع والعقارات والبتروكيمياويات والنفط والغاز ويشغل حالياً منصب مدير الشؤون المالية والإدارية في شركة برزان القابضة. حصل المري على درجة البكالوريوس في المحاسبة والشؤون المالية من جامعة قطر، ودرجة الماجستير في التمويل الإسلامي من جامعة حمد بن خليفة في قطر، وماجستير في إدارة الأعمال من HEC Paris، في الدوحة، قطر.

#### ٤,٣ الأعضاء المستقلون

يُعتبر عضو مجلس الإدارة مستقلاً إذا استوفى الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- أن يكون مستقلاً عن الإدارة؛
- ألا يكون موظفاً أو عضواً في مجلس إدارة أو مالكاً أو شريكاً أو مساهماً كبيراً في أي شركة استشارية متعاقدة مع البنك، بما في ذلك مراجع الحسابات الخارجي للبنك؛
- ألا تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى أو أن يكون ممثلاً لأي عضو مجلس إدارة أو مدير تنفيذي في البنك.

والواقع أن أعضاء مجلس إدارة بنك قطر الأول المستقلون يستوفون معايير الاستقلالية المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك وفي قوانين ولوائح الحوكمة المعمول بها.

#### ٤,٤ رئيس مجلس الإدارة

يتم تعيين رئيس مجلس إدارة البنك دوماً من قبل شركة الزيارة للاستثمار العقاري ذ.م.م، كما هو منصوص عليه في النظام الاساسي للبنك. وخلال عام ٢٠٢١، حرص رئيس مجلس الإدارة على تولي قيادة أنشطة مجلس الإدارة وضمان وفاء المجلس بالتزاماته وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها وضمان تنفيذ جميع القرارات التي اتخذها المجلس.

وينص النظام الأساسي للبنك على أن نائب الرئيس يحل محل رئيس مجلس الإدارة في حال غيابه أو في حال حدوث أي عائق يمنعه من أداء واجباته ومسؤولياته. وقد تم تحديد مسؤوليات الرئيس ونائبه في النظام الأساسي للبنك. ويشمل دور رئيس مجلس الإدارة على سبيل

المثال لا الحصر:

- تولي المسؤولية عن أنشطة المجلس ولجانه
- أن يكون المتحدث الرسمي باسم المجلس ونقطة الاتصال الرئيسية بالنيابة عن المجلس مع الرئيس التنفيذي، مع ضمان عقد اجتماعات منتظمة مع الرئيس التنفيذي لمناقشة آخر المستجدات بشأن أعمال البنك.
- أن يتولى رئاسة وتنسيق اجتماعات المجلس، وأن يضمن معالجة المسائل المدرجة على جدول الأعمال في الوقت المناسب.
- الحفاظ على اتصال منتظم مع أعضاء المجلس الآخرين والتشاور معهم بشأن الاستراتيجية وتطوير الأعمال وإدارة المخاطر في البنك. ضمان الأداء السليم والفعال للمجلس.
- تنسيق جدول الأعمال، والتقارير المتصلة بكل بند من البنود المدرجة على جدول الأعمال بالتعاون مع سكرتير المجلس.
- إقرار جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة، مع مراعاة المسائل التي يقترحها أي عضو في المجلس.
- تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بصورة جماعية وفعالة خلال اجتماعات المجلس لضمان اضطلاع المجلس بمسؤولياته بشكل فعال وبما يضمن تحقيق مصالح البنك.
- إتاحة جميع البيانات والمعلومات والوثائق والسجلات الخاصة بالبنك والمجلس ولجانه لأعضاء المجلس وضمان حصول المجلس على المعلومات المناسبة بما في ذلك:
  - معلومات عن أعمال البنك وإستراتيجيته وأنشطته.
  - المعلومات والموارد اللازمة لتمكين الأعضاء من أداء مسؤولياتهم بشكل فعال، بما في ذلك التحديثات المنتظمة حول الأعمال من الرئيس التنفيذي وغيره من أعضاء الإدارة التنفيذية
  - إستراتيجيات وخط وسياسات البنك ومؤشرات الأداء الرئيسية.
- إنشاء قنوات اتصال فعالة مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى المجلس.
- إتاحة المشاركة الفعالة لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصفة خاصة، وتعزيز العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين.
- بناء توافق في الآراء وتطوير العمل الجماعي داخل المجلس لتعزيز العلاقة البناءة والمتناغمة بين المجلس والإدارة.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم حول مسؤولياتهم التنظيمية بموجب لوائح الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للسواق المالية ويجوز للرئيس تفويض إحدى لجان المجس بمتابعة هذه المسألة.
- ضمان وضع إجراءات للتقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه وتقييم فردي لأداء أعضاء مجلس الإدارة. وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مهمة إجراء تقييم الاداء، وترفع تقريراً بالنتائج إلى المجلس.
- ترؤس اجتماع الجمعية العمومية العادية وضمان تنظيم هذه الاجتماعات بكفاءة وفعالية بمساعدة سكرتير المجلس، وإطلاع المساهمين على أداء البنك على نحو كاف.
- ضمان توفير التدريب المنتظم لجميع أعضاء المجلس بالإضافة إلى التدريب التعريفي والتوجيهي الأولي، وضمان أن الميزانية السنوية تتضمن ميزانية لتوفير برامج تدريبية لمجلس الإدارة.
- الحفاظ على مستويات عالية من معايير الحوكمة في البنك بما يتماشى مع اللوائح المحلية وأفضل الممارسات.
- التأكد من وضع وتنفيذ سياسة الإفصاح والاتصالات الخاصة بالبنك.
- التوقيع على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة

#### ٤,٥ اجتماعات مجلس الإدارة

#### ٤,٥,١ سكرتير مجلس الإدارة

يعين المجلس أمين سر / سكرتير للمجلس لتنظيم اجتماعات المجلس ولجانه إضافة إلى مهام أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة. يجب أن يكون لجميع أعضاء المجلس حق الوصول المباشر إلى أمين سر المجلس.

وفي ٢٢ يونيو ٢٠٢١، وافق مجلس الإدارة على تعيين السيدة ريتا الحلو في منصب أمين سر الشركة، كبديل لسابقتها. تعمل السيدة حلو أيضاً في منصب رئيسة قسم الشؤون القانونية ومتابعة الامتثال في البنك، وهي تملك أكثر من ١١ عاماً من الخبرة في الشؤون القانونية والامتثال والحوكمة. وقبل انضمامها إلى بنك قطر الأول، شغلت منصب رئيسة قسم الشؤون القانونية في شركة فودافون قطر. وتتلخص مهامها الرئيسية كسكرتير الشركة على النحو التالي:

١. إعداد محاضر لاجتماعات مجالس الإدارة ولجان مجالس الإدارة، والاحتفاظ بسجلات لكافة المحاضر والقرارات التي أقرها المجلس ولجانه في سجل خاص لتيسير متابعة القضايا التي تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها.

٢. الاحتفاظ بسجلات ورقية وإلكترونية لجميع القرارات الصادرة عن طريق التمرير وجميع المراسلات المتعلقة بشؤون المجلس.

٣. التنسيق والعمل بشكل وثيق مع رئيس المجلس ورئيس كل لجنة من لجان المجلس لإعداد وتنظيم الاجتماعات وجدول الأعمال والتقارير المتصلة بالاجتماعات، فضلاً عن تيسير الاتصال بين أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية.

٤. إرسال الدعوات بالنيابة عن الرئيس إلى كل أعضاء المجلس والمشاركين لحضور اجتماعات المجلس أو لجان المجلس، وتلقي طلبات الأعضاء بإضافة أي بنود إلى جدول الأعمال؛

٥. تسهيل الوصول في الوقت المناسب إلى جميع المعلومات والمستندات والبيانات المتعلقة بالشركة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة؛

٦. إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بمسؤولياتهم التنظيمية بموجب القوانين ولوائح الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للسواق المالية

#### ٤,٥,٢ عدد اجتماعات مجلس الإدارة

يتم انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة ست مرات على الأقل في السنة، وتنعقد الاجتماعات في المقر الرئيسي للبنك أو في أي مكان يحدده الأعضاء. ويجوز للمجلس عقد اجتماعات إضافية وفق الضرورة اللازمة لإدارة أعمال البنك.

### ٤,٥,٣ الحضور والنتاب

١. ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة الإعداد بشكل مناسب لاجتماعات المجلس ولجانه وحضور الاجتماعات والمشاركة في المداولات.

٢. يُعتبر العضو الذي يتخلف عن حضور أكثر من ثلاثة اجتماعات متتالية من دون عذر يقبله المجلس مستقيلًا.

٣. يكتمل النصاب القانوني لمجلس الإدارة وكل لجنة تابعة لمجلس الإدارة لدى حضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجوز أيضاً لأي عضو في مجلس الإدارة أو في إحدى لجانه توكيل أحد الأعضاء الحاضرين في تمثيله والتصويت عنه خلال الاجتماع. لا يجوز لأي عضو أن يتوب عن أكثر من عضو مجلس إدارة واحد، ويكون للعضو الذي يمثل عضواً آخر أصويتين. ويتم تسجيل الوكلاء في محضر الاجتماع ويتم الاحتفاظ بالسجلات مع سكرتير الشركة.

٤. وتصدر قرارات المجلس ولجانه بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات، يرجح الجانب الذي منه الرئيس أو نائبه - في حال غياب الرئيس. لا يملك رؤساء اللجان المنيثقة عن مجلس الإدارة صلاحية الترجيح في حال تعادل الأصوات.

٥. يحضر الرئيس التنفيذي وسكرتير الشركة جميع اجتماعات مجلس الإدارة دون أي يكون لهما حق التصويت. ويجوز دعوة أشخاص آخرين لحضور اجتماعات مجلس الإدارة عند تناول مسائل محددة تتعلق بأعمالهم في الاجتماع، شريطة موافقة رئيس مجلس الإدارة.

وفي عام ٢٠٢١، عقد مجلس إدارة البنك الاجتماعات التالية:

تاريخ اجتماع مجلس الإدارة	الأعضاء الحاضرون
٢٠٢١/٢/٢٥	٦ أعضاء، بمن فيهم الرئيس ووكيل واحد
٢٠٢١/٠٤/١٢	جميع الأعضاء
٢٠٢١/٠٦/١٦	جميع الأعضاء
٢٠٢١/٠٨/١١	جميع الأعضاء
٢٠٢١/١٠/٢٧	جميع الأعضاء
٢٠٢١/١٢/٠٨	٦ أعضاء، بمن فيهم الرئيس

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني مع أعضاء اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات لجان المجلس في عام ٢٠٢١ على النحو التالي:

اسم العضو	اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات اللجنة التنفيذية	اجتماعات لجنة المخاطر ومتابعة الاجتماعات	اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
	٦ اجتماعات	١ اجتماع	٦ اجتماعات	٣ اجتماعات
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	٦/٦	١/١	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد محمد يوسف المانع، نائب الرئيس	٦/٥	١/٠	٦/٥	٦/٥
السيد سالم المري	٦/٦	لا ينطبق	٦/٦	لا ينطبق
السيد عبد اللطيف محمد السادة	٦/٦	لا ينطبق	لا ينطبق	٦/٦
السيد إبراهيم الجيده	٦/٦	١/١	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد محمد الهاجري	٦/٦	لا ينطبق	لا ينطبق	٦/٦
د. محمد الفحطاني	٦/٦	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

أهم القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة في عام ٢٠٢١ هي:

- تعيين السيد عبد الرحمن توتونجي في منصب الرئيس التنفيذي
- تعيين السيد راجيش بنسال رئيساً للشؤون المالية
- توصية الجمعية العمومية غير العادية بالموافقة على اقتراح زيادة رأس المال
- الموافقة على سياسات مختلفة ومراجعتها، بما في ذلك: سياسات المخاطر، وسياسة الموارد البشرية، وميثاق التدقيق الداخلي، وسياسات مكافحة غسل الأموال، والسياسات الأخرى.
- الموافقة على استراتيجية جديدة للبنك
- الموافقة على على الاستحواذ وعلى التخارج من صندوق للاستثمار في الأسهم الخاصة

### ٤,٦ الاستشارات الخارجية

يجوز لمجلس إدارة بنك قطر الأول وكل لجنة تابعة له السعي للحصول على المشورة المهنية المستقلة المناسبة على حساب البنك الخاص، كلما رأى ذلك ضرورياً.

### ٤,٧ مراجعة أداء مجلس الإدارة

يلتزم مجلس إدارة البنك بسياسة مراجعة الأداء الخاصة بمجلس الإدارة واللجان التابعة له، والتي تحدد معايير تقييم أداء المجلس في ممارسة مسؤولياته تجاه أصحاب المصلحة ومراجعة دور ومسؤوليات المجلس ولجان المجلس ومدى الالتزام بها.

وقد وضع مجلس الأدارة إجراءات للتقييم الذاتي للأداء على أساس مستمر. وتشمل هذه الإجراءات تقييم أداء المجلس ولجانه وكل عضو من اعضاء المجلس على حدة. وقد قام أعضاء مجلس الإدارة بأجراء تقييم ذاتي لمسؤولياتهم وأدائهم خلال عام ٢٠٢١ بناء على نموذج خاص أعدّ لهذه الغاية مع التركيز على مدى مساهمة الأعضاء وتفاعلهم داخل اجتماعات المجلس واللجان، وجودة مشاركاتهم وأعمالهم، فضلًا عن فهمهم لدورهم كأعضاء في مجلس الإدارة واللجان التابعة له، وعلاوة على ذلك، تضمن التقييم فقرة للتعبير عن رأي الأعضاء ومدى ارياحهم

اسم العضو	اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات اللجنة التنفيذية	اجتماعات لجنة المخاطر ومتابعة الاجتماعات	اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
	٦ اجتماعات	١ اجتماع	٦ اجتماعات	٣ اجتماعات
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	٦/٦	١/١	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد محمد يوسف المانع، نائب الرئيس	٦/٥	١/٠	٦/٥	٦/٥
السيد سالم المري	٦/٦	لا ينطبق	٦/٦	لا ينطبق
السيد عبد اللطيف محمد السادة	٦/٦	لا ينطبق	لا ينطبق	٦/٦
السيد إبراهيم الجيده	٦/٦	١/١	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد محمد الهاجري	٦/٦	لا ينطبق	لا ينطبق	٦/٦
د. محمد الفحطاني	٦/٦	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

بشأن هيكل المجلس ولجانه وعملياتها والتفاعلات خلال الاجتماعات فضلًا عن مدى فعالية دور ومسؤوليات المجلس ولجانه. وقد تم رفع تقييم بنتائج هذه التقييمات إلى مجلس الإدارة، وستجري متابعة النقاط التي أثارها التقييم من قبل مجلس الإدارة واقتراح التحسينات عليها بشكل مستمر.

وعلاوة على ذلك، قام المجلس بإجراء تقييم سنوي للإدارة العليا. وأعرب المجلس عن مستوى عال من الرضا تجاه أداء الإدارة التنفيذية.

وقد تولت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة خلال عام ٢٠٢١ مراجعة تقييم أداء المجلس ولجانه والإدارة العليا وأعدت تقريراً بالنتائج ورفعتها إلى مجلس الإدارة لمناقشتها ورفع توصياته بشأنها. وخلص المجلس إلى أن أداء مجلس الإدارة ولجانه يعكسان رؤية البنك وقيمه وأن جميع المسؤوليات متوافقة مع متطلبات الحوكمة المنصوص عليها في اللوائح الداخلية للبنك وفي الأنظمة واللوائح المحلية المعمول بها.

### ٤,٨ التطوير والتعلم

تشكّل سياسة انتخاب وتعيين مجلس الإدارة جزءاً من دليل حوكمة الشركات الذي تم اعتماده خلال الجمعية العمومية السنوية والذي يضمن تزويد أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان المجلس ببرنامح تعريفي وبرامج مستمرة للتطوير والتعلم.

وفي إطار الاستعداد لانتخاب مجلس الإدارة الجديد في العام المقبل، وضع بنك قطر الأول سياسة تعريفية لأعضاء مجلس الإدارة الجدد لإطلاعهم على سير عمل مجلس الإدارة واللجان الفرعية التابعة له وأنشطة البنك وأعماله بشكل عام، وتزويدهم بلمحة عامة عن أعمالهم وواجباتهم والتزاماتهم بموجب القوانين واللوائح المعمول بها والنظام الأساسي الخاص بالبنك.بالإضافة إلى ذلك، يؤدي أعضاء مجلس الإدارة واجاباتهم بشكل مستقل وبكفاءة، وهم يدركون المسؤوليات التي تقع على عاتقهم كأعضاء. كما يتم إطلاعهم بصفة دورية من قبل وظائف الأعمال المختصة بالتغييرات التنظيمية والرقابية الرئيسية التي تؤثر على البنك وعلى أدائهم لمهامهم.

### ٤,٩ فصل المسؤوليات وحظر الجمع بين المناصب

يضمن بنك قطر الأول الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لتعزيز استقلالية مجلس الإدارة والسماح للرئيس التنفيذي بالتركيز على المتطلبات اليومية لإدارة البنك. وهذا من شأنه أن يساعد مجلس الإدارة على توفير هيكل حوكمة أفضل وأكثر توازناً من خلال تعزيز الرقابة الفعالة على الإدارة. ويتولى أدوار الرئيس والرئيس التنفيذي أشخاص مختلفون ويتم تحديد مسؤولياتهم والموافقة عليها بوضوح من قبل مجلس الإدارة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كان البنك ممثلًا بالكامل لأحكام المادة ٧ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، حيث لم يكن أي من أعضاء مجلس الإدارة عضواً في أكثر من ٣ مجالس إدارة لشركات عامة محلية، ولم يكن أي عضو في مجلس إدارة البنك رئيساً أو نائباً للرئيس في أكثر من مجلسي إدارة لشركتين عامتين. يوقع جميع أعضاء مجلس إدارة البنك على نموذج سنوي لإقرار الالتزام بمبادئ الاستقلالية وتضارب المصالح ويتم حفظ هذه النماذج في سجلات مجلس الإدارة التي تحفظها سكرتير الشركة.

يتولى أعضاء مجلس الإدارة المناصب التالية في مجلس إدارة البنك والشركات العامة الأخرى:

الاسم	نوع العضوية في مجلس إدارة بنك قطر الأول واللجان التابعة له	العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى أو تولي منصب تنفيذي فيها
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	<ul style="list-style-type: none"><li>رئيس مجلس الإدارة</li> <li>رئيس اللجنة التنفيذية التابعة للمجلس</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>رئيس مجلس إدارة Ooredoo</li> <li>عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين.</li> <li>رئيس إدارة الاستثمارات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريقيا في جهاز قطر للاستثمار</li></ul>
السيد محمد يوسف المانع	<ul style="list-style-type: none"><li>نائب رئيس مجلس الإدارة</li> <li>عضو اللجنة التنفيذية</li> <li>عضو لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال</li> <li>عضو لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>عضو اللجنة الأولمبية العربية</li> <li>عضو مجلس الشورى</li> <li>رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى.</li></ul>
السيد سالم المري	<ul style="list-style-type: none"><li>عضو مجلس الإدارة</li> <li>عضو لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>مدير الشؤون المالية والإدارية في برزان الفايزة</li></ul>
السيد عبد اللطيف محمد السادة	<ul style="list-style-type: none"><li>عضو مجلس الإدارة</li> <li>عضو لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>رئيس الشؤون البشرية في الديوان الأميري</li></ul>
السيد إبراهيم الجيده	<ul style="list-style-type: none"><li>عضو مجلس الإدارة</li> <li>عضو اللجنة التنفيذية</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>الرئيس التنفيذي والمدير المعماري لمكتب الهندسة العربية.</li></ul>
السيد محمد الهاجري	<ul style="list-style-type: none"><li>عضو مجلس الإدارة</li> <li>عضو لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>رئيس قسم الأبحاث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري</li></ul>
د. محمد الفحطاني	<ul style="list-style-type: none"><li>عضو مجلس الإدارة</li> <li>عضو لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال</li></ul>	لا ينطبق

### ٤,١٠ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

لا يجوز لأي عضو مجلس إدارة في بنك قطر الأول أن يحصل على أي تعويض أو مكافآت من البنك بخلاف الرسوم (بما في ذلك رسوم حضور الاجتماعات) التي يحق للعضو تلقئها بموجب النظام الأساسي وسياسة المكافآت المعتمدة من قبل الجمعية العمومية السنوية، باستثناء الأعضاء التنفيذيين، في حال وجودهم.

وقد تبنى بنك قطر الأول سياسة تحدد أسس وطريقة تحديد مكافآت مجلس الإدارة، تم اعتمادها من قبل الجمعية العمومية العادية.

وفي عام ٢٠٢١، وافق مجلس الإدارة على عدم دفع أي مكافآت لقاء أداء المجلس لا سيما وأن البنك عجز عن تحقيق أي أرباح وبالتالي لم تتوفر المعايير التي ينبغي على أساسها دفع مكافآت مجلس الإدارة.

### ٤,١١ تضارب المصالح والتعاملات الداخلية

لا يجوز لأعضاء المجلس والموظفين، فيما يتصل بعملهم، أن يطالبوا أي طرف ثالث بأي دفعات أو غيرها من المزايا سواء لأنفسهم أو لأي شخص آخر أو أن يقبلوا أو يمنحوا مزايا غير مشروعة لأطراف ثالثة.

ويلتزم أعضاء المجلس بالمحافظة على المصالح العامة للبنك، ولا يجوز لأي عضو في مجلس الإدارة أن يسعى إلى تحقيق مصالح شخصية في قراراته أو أن يستغل الفرص التجارية الخاصة بالبنك. يلتزم مجلس الإدارة بإجراءات الإفصاح والتداول عن البيانات والمعلومات التي تتعلق مباشرة بالبنك من دون تأخير ما لم تكن المعلومات مستثناة من شرط الإفصاح بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

يحظر على جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والأشخاص والجهات التي لديها اطلاع مباشر على النتائج المالية والمعلومات الداخلية للبنك القيام ببيع أو شراء الأوراق المالية للبنك لحسابهم أو لحساب غيرهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خلال فترات حظر التداول، وفقاً للمادة ١١١ من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويوقع أعضاء المجلس سنوياً على إقرار بشأن تضارب المصالح للتأكيد على أنه ليس لديهم أي علم بأي حالات تضارب في المصالح تكون قائمة أو من المرجح أن تتحقق في ما يتعلق بأي من المعاملات المبرمة مع البنك ولالإفصاح عن أي تداولات في الأوراق المالية للبنك خلال العام سواء لحسابهم أو لحساب أي فرد من عائلاتهم.

#### ٤,١٢ معاملات الأطراف ذات الصلة

في عام ٢٠٢١، التزم مجلس الإدارة بسياسة وإجراءات معاملات الأطراف ذات الصلة، والتي تحدد القواعد الخاصة بالموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة وتنفيذها والتي يتم إبرامها مباشرة من قبل البنك أو من قبل أي من شركاته التابعة.

كما أعضاء مجلس إدارة البنك امتثالاً تاماً لهدذ المتطلبات خلال عام ٢٠٢١. ويتم إدراج معاملات الأطراف ذات الصلة الرئيسية في بند خاص ضمن البيانات المالية للبنك فور الموافقة عليها وإبرامها. وفيما يلي جدول يلخص أهم المعاملات مع أطراف ذات صلة تم الإفصاح عنها خلال عام ٢٠٢١:

طبيعة العلاقة	شراء السلع والمنتجات	الأصول التمويلية ومقبوضات أخرى	دفعات مستحقة أخرى	التسهيلات الائتمانية المستخدمة	أصول تحت الإدارة	الإيرادات من الرسوم	المصاريف، بما في المخصصات المكونة والمعكوسة
الشركات الزميلة	-	١0.٢0٤	١٧.٧٧٩	-	-	٦,٠٨٣	(٦٣٣)
أخرى	٣.٣٨٧	٩,١٠٠	٢٠,٢١٢	١٠٠,٠٠٠	٩٧,٠٩٢	-	-
أعضاء من الإدارة العليا	-	-	١,٧١٠	-	٣٦٤	-	-

#### ٤,١٣ دور مجلس الإدارة ومسؤولياته

وافق مجلس الإدارة على ميثاق المجلس الذي يحدد دور مجلس إدارة بنك قطر الأول ومسؤولياته وفقاً للنظام الأساسي للبنك والقوانين واللوائح المعمول بها.

يتمتع مجلس إدارة بنك قطر الأول بأوسع الصلاحيات اللازمة للقيام بالأنشطة والمهام المناطة به والمطلوبة لتحقيق أهداف البنك. كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع استراتيجية للبنك وضمان إدارة المخاطر بفعالية من خلال الموافقة على سياسة قدرة البنك على تحمل المخاطر وسياسة متابعة المخاطر ورصدها. كما يشرف مجلس الإدارة على عمليات البنك ويضمن امتثالها للمتطلبات والالتزامات القانونية والتنظيمية.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق مجلس الإدارة هي كما يلي:

- اعتماد إطار فعال للحوكمة يهدف إلى تعزيز الشفافية ووضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها لضمان تنفيذ عمليات وأنشطة البنك بموجب المتطلبات التنظيمية والتشريعية السارية.
- تبني التوجهات الاستراتيجية للبنك، بما في ذلك، عند الاقتضاء، استراتيجيات كل من وحدات العمل الرئيسية للبنك، والإشراف على تنفيذها
- تحديد الأهداف والنتائج المالية والسياسات والمبادئ المحاسبية والميزانية السنوية للبنك ومراجعتها والموافقة عليها؛

- اعتماد ورصد استراتيجية إدارة المخاطر التي يتبعها البنك، والقدرة على تحمل المخاطر، وسياسات المخاطر؛
- ضمان اعتماد الإدارة إطاراً مناسباً لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر، بما في ذلك النظم والسياسات والضوابط المناسبة؛
- مراقبة معدلات السيولة وكفاية رأس المال؛
- الموافقة على العمليات الجوهرية المتعلقة بالاستحواذ وبالتصرف في الأصول والأسهم وعلى لمشاريع المشتركة الهامة والشراكات الاستراتيجية المهمة.
- النظر في أي قضايا ومسائل ناشئة قد يكون لها تأثير مادي على أعمال البنك وشؤونه؛
- تلقي تقارير الأداء المالي بصورة منتظمة من الإدارة ومراقبة الأداء الفعلي في ضوء الأهداف الاستراتيجية للبنك وميزانيته؛
- الموافقة على تعيين كبار الموظفين التنفيذيين في البنك وعلى مكافآتهم بالإضافة إلى الحوافز والمكافآت المدفوعة للموظفين؛
- الموافقة على الترتيبات الخاصة بانهقاد الجمعية الهومية للبنك وغيرها من الاجتماعات العامة للمساهمين؛
- إعداد التقرير السنوي للبنك والحسابات السنوية، ومقترح المكافآت السنوية لمجلس الإدارة، ومقترح تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين وتقديمها إلى الجمعية العمومية السنوية للموافقة عليها؛
- وضع سياسة توزيع الأرباح وتقديمها إلى الجمعية العمومية العادية للموافقة عليها؛

- تحديد سياسات البنك واعتمادها، بناء على الأحكام المنصوص عليها بموجب اللوائح المصرفية ولوائح حوكمة الشركات وغيرها من القوانين واللوائح المعمول بها.
- تلقي التقارير التي أعدها الإدارة بشأن المسائل الجوهرية والرئيسية ومراجعتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- متابعة العلاقة مع الهيئات التنظيمية
- الشؤون المتعلقة بالموارد البشرية
- المسائل القانونية والقضايا والمطالبات المرفوعة من ضد البنك
- تقارير عن سياسات مكافحة الاحتيال والأمن والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال والعقوبات؛
- إدارة استمرارية الأعمال والاستجابة في حالات الكوارث؛
- علاقات المستثمرين والاتصالات المؤسسية؛
- المسؤولية الاجتماعية للبنك؛
- نظم وتكنولوجيا المعلومات؛
- تقارير عن مدى الالتزام بسياسات الحوكمة؛
- مراجعة محاضر مجلس الإدارة ولجان المجلس؛
- تحديد اختصاصات لجان مجلس الإدارة ومراجعتها.
- مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه على أساس سنوي.
- الموافقة على مصفوفة تفويض الصلاحيات في ما يتعلق بالنفقات والإقراض وإدارة المخاطر.
- مدى الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية والمصرفية المعمول بها؛ و
- أي مسؤوليات أخرى كما هو منصوص عليه في القوانين واللوائح المعمول بها

#### ٤,١٤ التزامات أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم

- التمتع بالمهارات والمؤهلات والمعرفة اللازمة لإدارة شؤون البنك وأعماله.
- الالتزام بواجبهم الائتماني والتصرف بصدق وبحسن نية من أجل حماية المصالح التجارية الفضلى للبنك

- مراعاة السرية وتضارب المصالح ومتطلبات الشفافية عند تولي مسؤولياتهم
- العمل وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في النظام الأساسي وجميع القوانين واللوائح النافذة.
- ألا يكون محكوماً على عضو مجلس الإدارة بأي جريمة أو جناية أو جنة مخلة بالشرف.
- الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة قد تكون لديهم في ما يتعلق بالبنك والتي يمكن أن تتعارض مع الأداء السليم لواجباتهم.
- حضور اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات المساهمين العامة بانتظام والمشاركة فيها بفعالية .

## ٥ اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أشأ مجلس إدارة بنك قطر الأول ثلاث لجان فرعية لمساعدته في أداء واجباته والتزاماته ورفع التقارير إلى المجلس بشأن الأعمال التي تتولاها. وقد وافق مجلس الإدارة في البنك على تشكيل اللجان التالية وحدد اختصاصاتها ومسؤولياتها بموجب ميثاق معتمد لكل لجنة.

#### ٥,١ لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال

تتولى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال المسؤوليات التالية:

المسؤوليات الإشرافية:

- الإشراف على مدى الامتثال للإجراءات والسياسات المعتمدة بشأن إعداد ونشر التقارير المالية وأي معلومات مالية أخرى.
- الإشراف على آليات الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات والتدقيق
- التأكد من إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية ونصف السنة والفصلية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك والتعليق عليها وتقديم توصيات للمجلس في هذا الصدد، ومراجعة تعاملات الشركة مع الأطراف المعنية، وضمان امتثال هذه التعاملات للضوابط ذات الصلة.
- إجراء تحقيقات في مسائل الرقابة المالية عندما يطلب المجلس ذلك.
- الإشراف على دقة التقارير المالية وصحتها وإعداد التقارير المالية التي ينبغي تقديمها إلى الجمعية العامة.
- مراجعة تقرير مراجعي الحسابات الخارجيين والتأكد من امتثال البنك للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة منظمة المؤسسات المالية الإسلامية.

## واجبات اللجنة في ما يتعلق بمراجعي الحسابات الخارجيين

- الاجتماع مع مراجعي الحسابات الخارجيين مرة واحدة على الأقل في السنة لمناقشة القضايا وطرح الأسئلة والتماس آراء مراجعي الحسابات الخارجيين.
- التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي للتأكد من حصول مراجع الحسابات الخارجي على المعلومات والتوضيحات التي يطلبها من الإدارة العليا بشأن سجلات المحاسبة أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة.
- ضمان حصول مراجع الحسابات الخارجي على ردود فورية بشأن الاستفسارات والمسائل الواردة في رسائل أو تقارير مراجع الحسابات الخارجي.
- إجراء مناقشة مع مراجع الحسابات الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن سياسة المخاطر، لا سيما مدى ملاءمة الميزانيات والقرارات والتقديرات المحاسبية، وعرض النتائج على مجلس الإدارة لمراجعتها.
- تحديد إجراءات اختيار مراجعي الحسابات الخارجيين والتعاقد معهم وترشيحهم لموافقة الجمعية العمومية، بالإضافة إلى ضمان استقلاليتهم أثناء أداء عملهم

## واجبات اللجنة في ما يتعلق بالضوابط الداخلية

- إعداد ووضع نظام فعال للرقابة الداخلية وعرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه وإجراء عمليات تدقيق دورية عند الضرورة.
- تنسيق الاتصالات بين المجلس والإدارة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.
- تنفيذ مهام المجلس فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.

## واجبات اللجنة في ما يتعلق بالتدقيق الداخلي

- الموافقة على القرارات المتعلقة بتعيين أو استبعاد رئيس التدقيق الداخلي.
- الموافقة على ميثاق وسياسة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق السنوية.
- استعراض واعتماد ميزانية إدارة التدقيق الداخلي وخطة الموارد البشرية والأنشطة والهيكل التنظيمي للإدارة مع كبير المدققين الداخليين.
- استعراض أداء رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالتعاون مع لجنة الترشيحات والمكافآت.
- استعراض فعالية إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مدى الامتثال لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة بالتدقيق الداخلي، وتلقي تقارير دورية من رئيس إدارة التدقيق الداخلي حول مدى امتثال مختلف الإدارات في البنك بالسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية

## واجبات اللجنة في ما يتعلق بإدارة المخاطر

- مراجعة أنظمة إدارة المخاطر.
- وضع سياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر ومراجعتها بانتظام.
- الإشراف على برامج التدريب على إدارة المخاطر التي يعدها البنك للموظفين.
- إعداد وتقديم تقارير دورية عن فعالية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة.

## واجبات اللجنة في ما يتعلق بمتابعة الامتثال

- الحصول على تقارير منتظمة من إدارة متابعة الامتثال فيما يتعلق بالمسائل القانونية والحوكمة والمتطلبات التنظيمية ومسائل الامتثال.
- مراجعة الشكاوى المقدمة من الموظفين والأطراف الأخرى بموجب مدونة قواعد السلوك ومراقبة الإجراءات المتخذة لمعالجتها.
- مراجعة نتائج التحقيقات التي تجريها الإدارة ومتابعة أي حالات عدم الامتثال.
- مراجعة نتائج أي عمليات تفتيش تقوم بها الهيئات التنظيمية وأي ملاحظات واردة في تقارير التدقيق الداخلي.

## واجبات اللجنة في ما يتعلق بالإبلاغ عن المخالفات

- متابعة تنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- وضع خطط لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل شكوى واتخاذ إجراءات تصحيحية.
- تلقي تقرير عن جميع الشكاوى الواردة وضمن معالجتها بشكل صحيح.

## ٥,٢ لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

- تحدد لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة إجراءات ترشيح واختيار وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وترشح من تراه مناسباً لشغل أي وظيفة من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.
- المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق اللجنة هي كما يلي:
  - تطوير سياسة الترشح لعضوية مجلس الإدارة بناءً على إجراءات رسمية وصارمة وشفافة لاختيار المرشحين وعرضهم على الجمعية العمومية العادية لانتخاب أعضاء المجلس.
  - التأكد من إجراء عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسة التي وضعها البنك ونظامه الأساسي والقوانين المعمول بها وأنظمة الحوكمة المرعية الإجراء
  - تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين، على أساس سنوي على الأقل، من خلال مراعاة المصالح التي يفصح عنها كل عضو والمعلومات الأخرى ذات الصلة.
  - التنسيق بشكل فعال مع الإدارات ذات الصلة بالبنك لمراجعة الحاجة إلى استخدام مناصب تنفيذية في الوظائف الأساسية.
  - وضع خطط التعاقب الوظيفي للوظائف التنفيذية الرئيسية ولمجلس الإدارة واللجان وتطوير الخطط التدريبية اللازمة وعرضها على المجلس للموافقة عليها

- وضع سياسة الأجور وسياسة مكافآت مجلس الإدارة ورفعها إلى المجلس لمراجعتها وتقديمها إلى الجمعية العمومية العادية.
- وضع أسس منح البدلات والحوافز في البنك ووضع سياسة الأجور الخاصة بالإدارة التنفيذية وعرضها على المجلس للموافقة عليها.
- ضمان تحديد مجموعات الأجور بمستويات تستقطب المواهب وتحفظ بها، مع مراعاة مستوى المسؤوليات ونطاق المهام، فضلاً عن أداء البنك على المدى الطويل.
- مراجعة أداء المجلس ولجان المجلس على أساس سنوي بدعم من سكرتير الشركة، وتقديم تقرير بالنتائج إلى المجلس. ولهذه الغاية، فإن اللجنة مسؤولة عما يلي إعداد وتقديم تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس.

## ٥,٣ اللجنة التنفيذية

- تتمثل المهمة الأساسية للجنة التنفيذية في متابعة تنفيذ استراتيجية البنك والإشراف على الخطط الاستراتيجية والتمويلية من خلال مراجعة الخطط والقرارات الاستراتيجية وعرضها على مجلس الإدارة من أجل تقييمها واعتمادها، بما في ذلك:
  - الميزانيات السنوية وخطة الأعمال
  - الإشراف على تنفيذ استراتيجية البنك ومراقبة الأداء المالي والتشغيلي والإداري للبنك بالمقارنة مع الخطط المعتمدة.
  - استعراض أية مسألة عاجلة يرى رئيس المجلس أنها لا تسمح بالدعوة إلى عقد اجتماع عادي أو خاص للمجلس، فضلاً عن الموافقة على المعاملات وفقاً للصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة، وإعداد تقرير ملخص بها ورفعها إلى المجلس لإطلاعها والتصديق عليها خلال الاجتماع الذي يلي تاريخ الموافقات.
  - شطب جزئي أو كامل للأصول بموجب الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس، إن وجدت.
  - مراقبة النفقات الرأسمالية والمصاريف الأخرى
  - المسائل الجوهرية المتعلقة بالهيكل التنظيمي للبنك.
  - أنشطة الخزانة وأدائها.
  - عمليات الاستحواذ والتخارج، وفق الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس.
  - خطط تنويع الاستثمار من حيث المنتجات والأسواق.
  - خطط التعافي من الكوارث، واستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات.
  - مساعدة المجلس في تنسيق أداء الإدارة التنفيذية والمديرين العاملين والإشراف عليه ورصده من خلال تقديم تقارير دورية إلى المجلس.
  - تحليل وفحص فرص الاستثمار المحتملة ومراقبة تنفيذ الإدارة التنفيذية لمثل هذه الفرص الاستثمارية.

## أهم القرارات الصادرة عن لجان مجلس الإدارة في عام ٢٠٢١ هي:

اللجنة	التوصيات والمقررات الصادرة في عام ٢٠٢١
لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أوصت بالموافقة على البيانات المالية للبنك، وتقارير المراجع الخارجي حول البيانات المالية، بما في ذلك المخصصات، وشطب الديون، والتقييمات، ومعاملات الأطراف ذات الصلة؛</li> <li>- أوصت بالموافقة على التقارير المقدمة من إدارات الرقابة الداخلية بما في ذلك التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ومتابعة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال.</li> </ul>
اللجنة التنفيذية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أوصت بالموافقة على خطة استراتيجية جديدة</li> <li>- أوصت بالموافقة على خطة الميزانية السنوية مع تقرير عن تفاصيل بنودها والمبررات لاعتماد هذه الخطة وصلحيات التغيير اللائحة؛</li> <li>- أوصت بالموافقة على الصفقات والاستثمارات وغيرها من المعاملات التي أجراها البنك خلال عام ٢٠٢١ وفقاً لحد الصلاحيات الممنوحة لها من قبل المجلس.</li> </ul>
لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أوصت بالموافقة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة، وتقرير الإدارة حول فعالية الضوابط الداخلية؛</li> <li>- أجرت مراجعة سنوية لأداء المجلس ولجان المجلس وأداء الإدارة التنفيذية في عام ٢٠٢١</li> <li>- أوصت بالموافقة على تعيين راجش بانسال مديراً مالياً للبنك؛</li> <li>- أوصت بالموافقة على تعيين عبد الرحمن توتونجي رئيساً تنفيذياً للبنك؛</li> </ul>



## 0,٤ هيئة الرقابة الشرعية

هي عبارة عن هيئة مستقلة عن مجلس الإدارة تتولى تقديم المشورة للمجلس وإدارة البنك بشأن أمور الالتزام بالشريعة الإسلامية ومراجعة أنشطة البنك التجارية والاستثمارية لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

تتكون هيئة الرقابة الشرعية بموجب النظام الأساسي للبنك من ثلاثة (٣) أعضاء على الأقل وخمسة (٥) أعضاء كحد أقصى. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كانت هيئة الرقابة الشرعية للبنك تتألف من ثلاثة، يعينون فيما بينهم عضواً ليكون رئيس الهيئة. يعين مجلس الإدارة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لفترة ثلاث سنوات يمكن تجديدها لمدد إضافية. لا يتولى أعضاء الهيئة أي أدوار تنفيذية داخل البنك.

الاسم	الوظيفة	نوع العضوية
د. علي الفرادغي	رئيس الهيئة	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ د. يحيى النعيمي	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ د. سلطان الهاشمي	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي

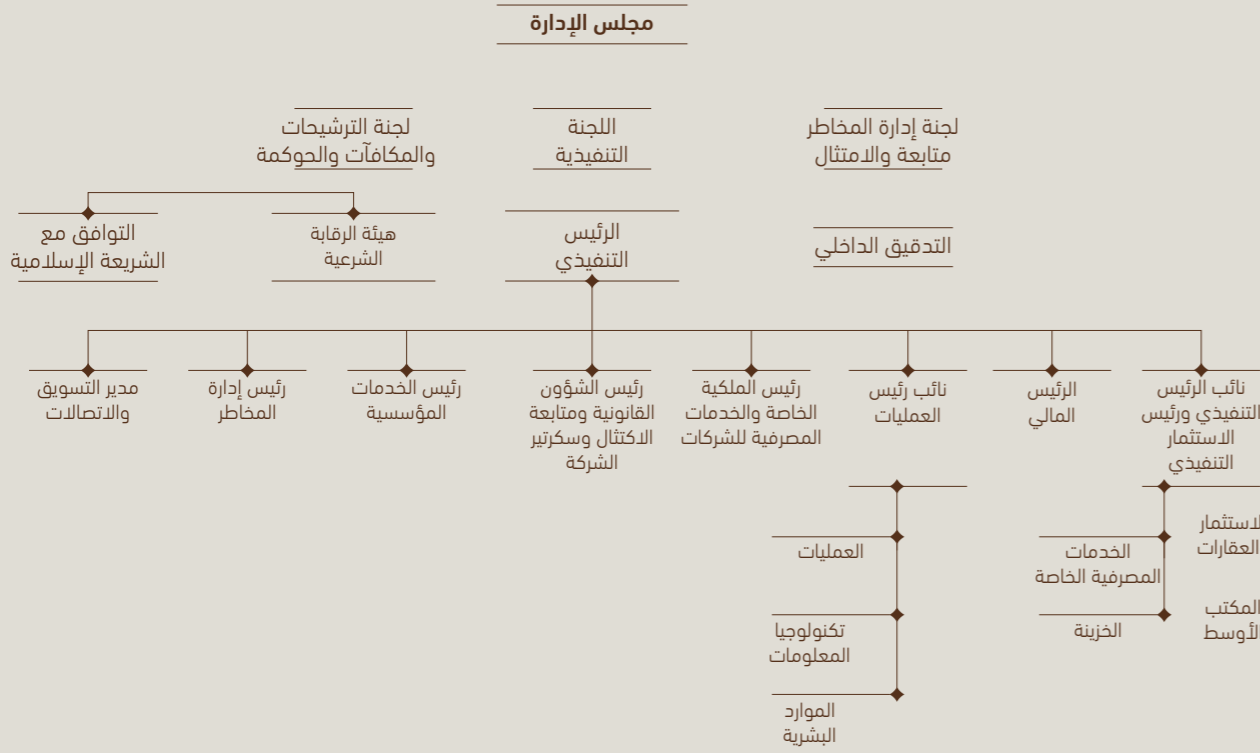
وخلال عام ٢٠٢١، عقدت هيئة الرقابة الشرعية اجتماعين بالإضافة إلى تفويض رئيس الهيئة أكثر من ١٠ مرات للتوقيع على قرارات تتعلق بأعمال البنك. وقد تناولت اجتماعات الهيئة خلال عام ٢٠٢١ الأمور التالية:

- تقديم المشورة والتوجيه إلى مجلس الإدارة والإدارة بشأن المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية وكيفية الامتثال على أفضل وجه لقواعد الشريعة ومبادئها في جميع الأوقات.
- إصدار الفتاوى والتوصيات بشأن المنتجات والخدمات والمعاملات التي يقوم بها البنك.

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالإشراف على أنشطة وظيفية الامتثال للشريعة داخل البنك، كما تصدر تقريراً سنوياً يتضمن تفاصيل أنشطة الهيئة خلال العام وعملية احتساب الزكاة المستحقة على كل سهم. ويتم تقديم تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى المساهمين للموافقة عليه خلال الجمعية العمومية السنوية. كما يستعرض تقرير الهيئة أيضاً الرأي حول البيانات المالية للبنك.

## ٦. الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية

## ٦.١ اللجان الإدارية



وافق مجلس إدارة البنك على تشكيل اللجان التالية التي تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي وترفع تقاريرها إليه عن أنشطتها. ويقوم الرئيس التنفيذي بدوره إلى رفع ملخص عن أعمال اللجان الإدارية إلى مجلس الإدارة لمراجعتها وإبداء الرأي بشأنها. ويمكن الاطلاع على المسؤوليات المفصلة لكل لجنة في «ميثاق الاختصاصات» الخاص باللجنة المعنية والتي يمكن العثور عليها في دليل الحوكمة الخاص بالبنك:

## ٦.١.١ لجنة الاستثمار

- استعراض الفرص الاستثمارية و/أو التوصية بها و/أو الموافقة عليها.
- مراجعة ومتابعة الاستثمارات الحالية.
- مراجعة ومتابعة أداء الأنشطة الاستثمارية للبنك؛

## ٦.١.٢ لجنة الائتمان

- الموافقة على طلبات الائتمان في حدود الصلاحيات المفوضة لها، وومراجعة سياسات وإجراءات الائتمان المعتمدة، والتوصية بإجراء التعديلات عليها ومراقبة تنفيذها.
- مراجعة جميع الصلاحيات الائتمانية المفوضة والتوصية بإدخال تعديلات عليها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة حسب الاقتضاء.
- متابعة أداء أنشطة حافظة الائتمان ورفع تقارير عن المحافظ الائتمانية إلى مجلس الإدارة واطلاع المجلس على أي مشاكل في هذه المحافظ لاتخاذ قرارات عند الضرورة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر التي تواجه البنك

## ٦.١.٣ لجنة الأصول والخصوم

- هي اسلطة القرار الأعلى علي مستوى الإدارة فيما يتعلق بإدارة تخصيص رأس المال وتحديد أفضل استراتيجية لإدارة الأصول والالتزامات والإشراف على تنفيذها بهدف تعظيم صافي الدخل على الأمدين القريب والبعيد، وذلك ضمن حدود تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ومراقبة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ورأس المال.
- مراقبة التكاليف والرسوم التمويلية وإدارتها بطريقة تحقق أقصى قدر من الأرباح وإدارة مخاطر السيولة ومعدل الربح.
- تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة الشؤون اليومية لإدارة الأصول والخصوم في البنك.

## ٦.١.٤ لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات

- مراقبة الاتجاه الاستراتيجي لإدارة تكنولوجيا المعلومات لضمان دعمها للأهداف طويلة الأجل للبنك ضمن إطار عمله الاستراتيجي؛
- فهم المخاطر والحوابط المرتبطة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات لضمان الحد منها في عملية التنفيذ؛
- مراجعة المشاكل في أنظمة البنك والتأكد من تنفيذ الإجراءات الوقائية بشكل جيد
- مراقبة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات وضمان تلبية احتياجات الأعمال المتغيرة في سياق الأهداف الاستراتيجية للبنك
- توفير الإشراف المالي على برنامج تكنولوجيا المعلومات كما تراه اللجنة ضرورياً، بما في ذلك وضع إطار مناسب يتم من خلاله اتخاذ قرارات الميزانية ومراجعة متطلبات التوظيف المحتملة.

فريق الإدارة التنفيذية

## ٦,٢ فريق الإدارة التنفيذية

في عام ٢٠٢١، وافق مجلس الإدارة على توظيف أعضاء جدد في الإدارة التنفيذية لتعزيز الخبرات والمهارات التنفيذية التي يملكها البنك حالياً بهدف تحقيق أهدافه الاستراتيجية الطموحة.

### عبد الرحمن توتونجي

الرئيس التنفيذي

*تم تعيينه في ١٢ أبريل ٢٠٢١*

السيد عبد الرحمن توتوتونجي موهبة مميزة في مجال الأعمال والاقتصاد والاستثمارات. ويتميز بخبرة واسعة في إدارة الاستثمارات العقارية المحلية والدولية، مما يؤهله لقيادة بنك قطر الأول في هذه المرحلة الهامة من مسيرته. لقد أمضى نحو ست سنوات في إدارة محفظة استثمارية محلية بمليارات الريال القطرية. بالإضافة إلى ذلك، اكتسب خبرة على مدى ست سنوات في الاستثمار في سوق العقارات في الولايات المتحدة. حصل عبد الرحمن على درجة الماجستير في التمويل العقاري من جامعة جورجتاون، واشنطن العاصمة، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة جورج واشنطن.

### وقد تم تعيين فريق تنفيذي يتمتع بمهارات عالية، وهم كما يلي:

### أيمن زيدان

نائب الرئيس التنفيذي ورئيس الاستثمارات التنفيذي.

*تم تعيينه في عام ٢٠٢٠*

يحمل السيد زيدان في جعبته خبرة تزيد عن ٢٦ عاماً في الأنشطة المصرفية والخزينة. انضم إلى بنك قطر الأول من بنك الكويت الوطني، حيث كان يتولى منصب المدير العام لمجموعة الخزينة. وقبل ذلك، ترأس أيمن قسم الخزينة في بنك الطاقة الأول، حيث كان مساهماً رئيسياً في تأسيس البنك باعتباره مديرًا تنفيذياً أول. كما أمضى ١١ عاماً في بنك المؤسسة العربية المصرفية في البحرين حيث عمل في عدة مناصب كان آخرها رئيس المشتقات المالية الإسلامية والمهيكلة. وبدأ مسيرته المهنية كرئيس المتداولين في بنك الأردن، حيث أدخل المشتقات إلى القطاع المصرفي في الأردن وساعد الجهة التنظيمية في صياغة قواعد وأنظمة المشتقات المالية. يحمل أيمن شهادة بكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية.

### راجيش بنسال

الرئيس المالي

*تم تعيينه في عام ٢٠٢١*

انضم راجيش إلى بنك قطر الأول في يونيو ٢٠٢١ في منصب الرئيس المالي وجلب معه خبرة ٢١ عاماً من العمل المتنوع في البنوك والشركات المتعددة الجنسيات في قطر والإمارات والبحرين والهند.

وقبل انضمامه إلى بنك قطر الأول، شغل راجيش منصب نائب الرئيس في بنك المشرق قطر لمدة ٧ سنوات. وبصفته الرئيس المالي لأعمال المشرق قطر، كان السيد بانسال عضواً أساسياً في لجنة إدارة الشركة، ولجنة الأصول والخصوم، واللجنة التوجيهية، وفريق قيادة الأعمال، واللجان

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

الأخرى. وقاد راجيش مهام التمويل في بنوك أخرى متعددة الجنسيات بما في ذلك بنك كريدي أجريكول للشركات والاستثمار وبنك أي سي أي سي أي في المنطقة. وكان له دور فعال في تعديل نسبة الائتمان إلى الودائع لدى مصرف قطر المركزي لجميع البنوك الأجنبية في قطر للترويج للأصول المصرفية في قطر. وحظي بخبرة متنوعة لمدة سبع سنوات مع كبار الشركات المتعددة الجنسيات في الهند مثل أكزو نوبيل ومؤسسة النفط الهندي قبل انضمامه إلى الخدمات المصرفية.

كما أنه محاسب قانوني مؤهل حاصل على المرتبة ٣١ في كل الهند، وحاصل على شهادة «محلل مالي معتمد» من مؤسسة CFA Institute في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٣ وشهادة «مدير المخاطر المالية» في عام ٢٠١٥ من الرابطة العالمية لمتخصصي المخاطر GARP في الولايات المتحدة. وهو حائز أيضاً على شهادة في أمانة سرّ الشركات من معهد أمناء الشركات في الهند.

### فوليا بلاس

رئيسة قطاع المخاطر

*تم تعيينها في عام ٢٠٢١*

انضمت فوليا إلى بنك قطر الأول بصفتها رئيسة إدارة المخاطر في مارس ٢٠٢١ وتحمل معها خبرة تزيد عن ٢٢ عاماً في إدارة المخاطر المالية في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية. وقبل انضمامها إلى بنك قطر الأول، كانت تعمل في مصرف الطاقة الأول في البحرين حيث تولت منصب العضو المنتدب ورئيسة إدارة المخاطر، علاوةً على ذلك، فهي تتمتع بخبرة مستفيضة كونها شغلت منصب نائب أول للرئيس ورئيسة إدارة المخاطر في بنك سيرا للاستثمار، ومنصب مديرة إدارة المخاطر في كل من شركة ريادة للاستثمار المالي في الكويت وبنك التنمية الصناعية في تركيا. ولديها خبرة واسعة في حالات التعرض الواسع النطاق لمخاطر السوق مع تنفيذ اتفاق بازل ٢.

السيدة بلاس حاصلة على ماجستير في إدارة المخاطر والتأمين من كلية كاس للأعمال في لندن. وحازت على شهادة «مدير المخاطر المالية» من الرابطة العالمية لمتخصصي المخاطر في عام ٢٠٠٣. علاوة على ذلك، تابعت دراساتها العليا في الإدارة في جامعة ميدلسكس في لندن وحصلت على شهادة البكالوريوس في هندسة الرياضيات من جامعة اسطنبول التقنية.

### محمد محمد

نائب رئيس العمليات

*تم تعيينه في عام ٢٠٢١*

انضم محمد، وهو خبير مخضرم في مهام التشغيل والموارد البشرية، إلى بنك قطر الأول في عام ٢٠٢٠ كرئيس للموارد البشرية. ويتولى حالياً قيادة العمليات، تقنية المعلومات وإدارة الموارد البشرية في البنك، بصفته نائب رئيس العمليات.

وتغطي خبرة محمد طائفة من الصناعات مثل البنوك والعقارات والاستثمارات وتجارة التجزئة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والضيافة والبناء والتصنيع والأغذية والمشروبات.

يحمل محمد ماجستير في الموارد البشرية من جامعة ولاية لويزيانا وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية الدولية. ويحمل أيضاً شهادة اعتماد مهنية من جمعية إدارة الموارد البشرية.

### ألكساندر بيرناساو

رئيس الاستثمار

*تم تعيينه في عام ٢٠٢٠*

انضم أليكس إلى بنك قطر الأول في عام ٢٠٢٠ كرئيس للاستثمار مع خبرة تزيد عن ١٥ عاماً في مجال إدارة الاستثمار. وهو مسؤول في البنك عن تغطية جميع فئات الأصول في الأسواق الدولية كافة مع التركيز على العقارات وصناديق التأجير والمنتجات المهيكلة.

وقبل انضمامه إلى بنك قطر الأول، كان أليكس مدير الاستثمار في مؤسسة أسباير زون (المدينة الرياضية) في الدوحة حيث كان مسؤولاً عن استثمارات الشركات الخاصة في قطر وأوروبا. بدأ أليكس حياته المهنية في بنك ايه بي ان امرو في لندن حيث اضطلع بدور رائد في هيكلة المشتقات واستراتيجيات الاستثمار، ثم انتقل للعمل كمتداول ومدير محفظة لشركة كوندويت كابيتال ماركتس. وعمل في ما بعد في AlgoAM في زيورخ، وهي شركة متخصصة لإدارة الأصول تقدم الخدمات للعملاء من القطاع الخاص والمؤسسات.

ويحمل أليكس شهادة الهندسة الفرنسية، ودرجة الدكتوراه من جامعة دوفين في الرياضيات التطبيقية والاقتصاد، وهو حاصل على شهادة الماجستير من كلية كاس للأعمال في التجارة والمالية الرياضية. ويحمل أليكس أيضاً مؤهلات في التمويل الإسلامي، وهو حاصل على شهادة «مدير المخاطر المالية»، وشهادة تخطيط موارد المؤسسات، وشهادة «محلل استثمار بديل معتمد».

### ثنوى النعيمي

رئيسة الخدمات المصرفية الخاصة

*تم تعيينها في عام ٢٠٢٠*

انضمت ثنوى، وهي مصرفية متمرسة تتمتع بخبرة تزيد عن ٢٤ عاماً في مجال الخدمات المصرفية، إلى بنك قطر الأول في عام ٢٠١٤ وترأس حالياً فريق الخدمات المصرفية الخاصة الذي يدير ويشرف على الأعمال المصرفية الخاصة، وقاعدة العملاء، والاستثمار وإدارة الثروات.

لديها معرفة وخبرة متعمّقة في فئة العملاء ذوي أعلى عائد صافي وذوي الأرصدة المالية الضخمة، والاستثمارات وإدارة الثروات، بينما تولت دوراً رائداً في تأسيس أعمال الخدمات المصرفية الخاصة في بنك قطر الأول. وقبل انضمامها إلى البنك، شغلت منصب المديرة الإقليمية في مصرف قطر الإسلامي لمدة ١٦ عاماً.

وهي تحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر، وقد حضرت العديد من الدورات في مجالات الخدمات المصرفية الخاصة، وغسل الأموال، وإدارة المحافظ، والاستثمار، وإدارة الثروات.

### محمد أبو خلف

رئيس الخزينة

*تم تعيينه في عام ٢٠٢٠*

أبو خلف من المصرفيين التنفيذيين ومن كبار العاملين في مجال الخدمات المصرفية للشركات. يحمل خبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في عالم الأعمال المصرفية والشركات. انضم إلى بنك قطر الأول في عام ٢٠٢٠ كرئيس للخزينة لقيادة وظائف الخزينة الشاملة والاستثمار بموجب دفتر الخزينة. وهو متعدد القدرات والمهارات في التمويل والهندسة المالية.

قبل انضمامه إلى بنك قطر الأول شغل منصب مدير إدارة مخاطر الائتمان وأمين الخزينة في شركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات (منتجات) حيث كان يدير عمليات البنك وإدارة النقد والتمويل التجاري ومخاطر الائتمان. كما تولى منصب نائب رئيس الخزينة والأسواق المالية في البنك التجاري القطري حيث كان مسؤولاً عن إدارة أصول وخصوم الخزينة، وعن تمويل المحفظة الاستثمارية وإدارتها. وعمل كمحلل مالي في الخزينة في البنك المركزي الأردني كما غطى البروتوكول الأجنبي والدولي ووحدة الدين الخارجي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

حصل على شهادتي ماجستير في الأوراق المالية الدولية وفي الاستثمار والبنوك من أي سي أم أي/ جامعة ريدينغ (المملكة المتحدة) وعلى ماجستير في أسواق رأس المال الدولية من جامعة برايتون في المملكة المتحدة. و تخرج بكالوريوس إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة الأردن.

### سهيب المبروك

رئيس الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات

*تم تعيينه في عام ٢٠٢٠*

يتمتع سهيب بخبرة مصرفية تزيد عن ١٧ عاماً في بنوك متعددة الجنسيات، وانضم إلى بنك قطر الأول في عام ٢٠١٤ كمدير علاقات حيث تسلق السلم الوظيفي تدريجياً ليصبح رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات. عمل سابقاً في بنك ستاندرد تشارترد وبنك المشرق فيما انخرط في مختلف استثمارات بنك قطر الأول في قطاعات الصحة والتجزئة والضيافة الواقعة في الشرق الأوسط وأوروبا وتركيا.

وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيربوت وات في المملكة المتحدة

### ريتا الحلو

رئيسة الشؤون القانونية والامتثال وسكرتيرة مجلس الإدارة

*تم تعيينها في عام ٢٠٢١*

انضمت ريتا الحلو إلى بنك قطر الأول في يونيو ٢٠٢١ وتولت منصب رئيسة الشؤون القانونية والامتثال وأمينة سرّ مجلس الإدارة. تحمل الحلو أكثر من ١١ عاماً من الخبرة في كل من الشركات المدرجة الخاصة والعامه في المجال القانوني والامتثال وفي تقديم المشورة في السياق التجاري والتشغيلي. وفي وقت سابق، عملت ريتا لمدة ٨ عاما مع فودافون قطر. وخلال عملها مع فودافون قطر، تم تعيينها رئيسة قسم الشؤون القانونية. عملت ريتا أيضاً كأمينة سر لشركة إنفينيتي سوليوشنز ذ م م، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة فودافون قطر ومؤسسة في مركز قطر المالي، وكانت مسؤولة عن إدارة وتنسيق جميع الأنشطة والاجتماعات المتعلقة بالشركة.

حصلت ريتا على ماجستير في القانون من الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، وماجستير مصغر في مجال الاتصالات من أكاديمية المملكة المتحدة للاتصالات والتكنولوجيا (قطر) وأكملت دورة «المنظمات الرائدة في أوقات الاضطراب» التي يقدمها المعهد الأوروبي لإدارة الاعمال «إنسيد».

**بريم أناند كاسيلنغام**

رئيس العمليات

*تم تعيينه في عام ٢٠١٩*

بريم هو خبير متمرس في الخدمات المصرفية مع عقدين من الخبرة المصرفية. انضم إلى بنك قطر الأول في أغسطس ٢٠١٥ كمدير أول للعمليات. وهو يتمتع بخبرة دولية في مجال الأوراق المالية والاستثمارات وعمليات إدارة النقد. وقد ساهمت خبرته الأكاديمية والمصرفية الواسعة في تعزيز القدرات التشغيلية لبنك قطر الأول في الأسواق المحلية والدولية وأسهمت في رضا عملاء بنك قطر الأول في مرحلته المتنامية هذه، حيث يت رأس حاليًا قسم العمليات في البنك.

قبل انضمامه إلى بنك قطر الأول، عمل بريم في وحدة العمليات العالمية وإدارة التغيير التابعة لبنك ستاندرد تشارترد ومقرها سنغافورة، وكان يدير العمليات العالمية وينفذ نماذج وأنظمة التشغيل القياسية في ٣٦ دولة حول العالم. وقبل ذلك، كان بريم يدير عمليات التسوية للعُهد العالمية وخدمة العملاء لبنك ستاندرد تشارترد في سنغافورة بصفته مديراً أول.

حصل بريم على درجة الماجستير في إدارة البنوك وماجستير إدارة الأعمال. وهو متخصص معتمد في إدارة المشاريع (PMP) وممارس معتمد من قبل معهد إدارة المشاريع (PMI) في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنه معتمد من قبل مجلس بلوك تشين في الولايات المتحدة الأمريكية كمحترف معتمد في سلسلة الكتل المالية.

**أحمد أبو عليلة**

رئيس الخدمات المؤسسية

*تم تعيينه في عام ٢٠٢٠*

يتمتع أحمد بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الخدمات المؤسسية، وقد عمل في عدد كبير من الشركات في دولة قطر، وهو حالياً يتولى إدارة الخدمات المؤسسية وعلاقات المستثمرين.

**أنوف أسكر**

رئيس تقنية المعلومات

*تم تعيينه في عام ٢٠٢١*

يحمل أنوف شهادة الماجستير في نظم المعلومات وإدارة المشاريع من جامعة كينغستون، لندن، المملكة المتحدة.

ويتمتع بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات المصرفية وإدارة المشاريع.

قبل انضمامه إلى بنك قطر الأول، عمل أنوف في بنك دخان، حيث كان يقود برامج مكتب إدارة مشاريع المؤسسة والتحول الرقمي للبنك. ونجح أنوف في إدارة برنامج أول عملية اندماج في قطر بين بنك بروة وبنك قطر الوطني.

قبل انضمامه إلى بنك دخان، عمل أنوف في بنك الإمارات دبي الوطني حيث كان يقود المشاريع التكنولوجية المتعلقة بالإصدار والاستحواذ.

**ميرنا نقاش**

رئيسة التسويق والاتصالات

*تم تعيينها في عام ٢٠٢١*

تحمل ميرنا درجة بكالوريوس في الاتصالات والتصميم من الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، في بيروت – لبنان، كما تحمل شهادة زيادة الأعمال والابتكار في الاقتصادات الناشئة من كلية هارفارد للأعمال. وتتمتع بخبرة تزيد عن ١١ عاماً في مجال الاتصالات الاستراتيجية وإدارة الحملات والعلامات التجارية بالإضافة إلى خبرة في مجال إدارة منصات التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي. وقد حازت على جوائز في العمل أثناء عملها في شركات إبداعية كبيرة مثل Ogilvy & Mather التي تقدم خدماتها لمجموعة واسعة من العملاء العالميين والإقليميين والمحليين، مثل فودافون، وغيرها من العملاء في مجالات التعليم والصحة والرياضة والفنون والثقافة والخدمات المصرفية والعقارات، وتشمل خبراتها السابقة العمل مع تريبلتيو ومتاحف قطر وذا كرييتف يونيون حيث قادت إستراتيجية شاملة وإدارة حملات تسويقية بهدف تصميم إطار عمل لترسيخ الحملات الترويجية للشركة، بالإضافة إلى إدارة الإستراتيجية الترويجية لشركة SkipCash، وهي شركة في مجال التقنيات المالية بهدف ترويج العلامة التجارية إلى أفاق جديدة.

#### ٦,٣ التعويضات والحوافز

وافق مجلس إدارة بنك قطر الأول على سياسة الأجور والمكافآت التي تحدد مبادئ وآليات تحديد المكافآت للرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين الآخزين والموظفين. وفوض المجلس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة للإشراف على تنفيذ السياسة، ووفقاً على فعالية إجراءات تحديد المكافآت لضمان امتثالها لممارسات إدارة المخاطر الفعالة والمتطلبات التنظيمية. كما تراجع مقترحات المكافآت وتوصي مجلس الإدارة بالموافقة عليها، وفي عام ٢٠٢١، تم تطبيق أنظمة المكافآت في بنك قطر الأول وفقاً لسياساته المعتمدة والقواعد السارية.

ويجب أن يتماشى هيكل التعويضات مع توجهات النمو المستدام للبنك، تتألف عناصر المكافآت النقدية من عناصر ثابتة وأخرى متغيرة. ويحرص مجلس الإدارة على ضمان أن تكون عناصر التعويض المتغيرة، بصفة عامة، مستندة إلى تقييم للمخاطر والإستراتيجية الطويل الأجل لأداء البنك، مع مراعاة التطورات الايجابية والسلبية على السواء عند تحديد العناصر المتغيرة. ويجب أن تراعي سياسة الأجور استراتيجية البنك وتحقيق الأهداف التنظيمية والتجارية.

يتم تقديم سياسة الأجور والمكافآت إلى الجمعية العمومية للموافقة عليها ولا سيما تلك للامتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ويشمل ذلك أي تغييرات طارئة على السياسة.

وبناء على ما تقتضيه سياسة الإفصاح، ييم الغفصاح عن مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية في البيانات المالية والتقارير السنوي للبنك.

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

وفيما يلي بيان المكافآت المدفوعة لفريق الإدارة التنفيذية على النحو المبين في الإيضاح ٢٥ من البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

الوصف	إجمالي الأُجور (بالألف ريال قطري)
فريق الإدارة التنفيذية	١٥,٠٤٠
مكافآت هيئة الرقابة الشرعية	٤٨٠
<b>إجمالي الأُجور</b>	<b>١٥,٥٢٠</b>

#### ٦,٤ مراجعة أداء الإدارة التنفيذية العليا

في إطار سياسة الأُجور والمكافآت، قام المجلس بإجراء تقييم سنوي للإدارة العليا. وقد أعرب المجلس عن مستوى عال من الرضا تجاه أداء الإدارة التنفيذية ومؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعها المجلس. وتعكس الإنجازات المالية وغير المالية التي تم تسليط عليها الضوء في التقرير السنوي نجاح الإدارة التنفيذية في استيفاء متطلبات مؤشرات الأداء الرئيسية.

#### ٦,٥ التعاقب الوظيفي

اعتمد مجلس إدارة بنك قطر الأول سياسة تخطيط التعاقب من أجل ضمان الاستمرارية في الثقافة المؤسسية للبنك. تحدد السياسة المعايير المحددة لخطط التعاقب التي تغطي الإدارة العليا وكبار الإداريين، من أجل تحقيق استمرارية استراتيجيات العمل. وقد حددت السياسة أيضاً المناصب الأخرى في إدارات الأعمال والعمليات التي يجب تضمينها في خطة التعاقب. كما يضمن قسم الموارد البشرية في بنك قطر الأول وضع برنامج للتدريب والتطوير لضمان جاهزية الخلفاء المحددين في حال التعاقب الطارئ، هذا ويركز البرنامج أيضاً على تنمية المواهب القطرية لإعدادهم لشغل مناصب قيادية. ويستعرض مجلس الإدارة الخطة بانتظام لضمان تكيفها مع الظروف البيئية المتغيرة.

## ٧. حوكمة المخاطر والضوابط الداخلية

#### ٧,١ إدارة المخاطر

تبنى مجلس الإدارة نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من شأنه المساهمة في تطوير بيئة أعمال صحية وسليمة، بما يتوافق مع الأهداف الإستراتيجية المحددة. وتقع مسؤولية اعتماد نظام فعال للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة الذي يقوم، بدعم من لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال، بتنفيذ المهام المسندة إليه كما هي محددة في إطار الحوكمة.

ويهدف نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر إلى تحديد المخاطر الرئيسية وتقييم طبيعة هذه المخاطر ونطاقها وإدارتها بكفاءة وفعالية. وتشكل الضوابط الداخلية جزءاً لا يتجزأ من سياسات وإجراءات البنك التي تضمن اضطلاع مجلس الإدارة واللجان والإدارة التنفيذية والمسؤولين والموظفين بمسؤولياتهم كاملة في ما يتعلق بإدارة المخاطر.

يأخذ مجلس الإدارة زمام المبادرة في ترسيخ أسلوب القيادة من خلال تعزيز الوعي بالمخاطر في إطار منح استباقي في إدارة المخاطر الذي يشترط تحديد المخاطر والفرص المحتملة واتخاذ الإجراءات لمعالجة تلك المخاطر التي يمكن أن تخلّف آثار كبيرة وتعرقل نجاح إستراتيجية البنك. وتقوم الإدارة التنفيذية بتطبيق وتعزيز ثقافة المخاطر السليمة وتوفير الحوافز التي تكافئ النهج المعدل للمخاطر في تنفيذ المعاملات بغية تحقيق أهداف البنك وغاياته. ويضمن مجلس الإدارة المراجعة الدورية لأهم المخاطر لضمان إدارتها بشكل فعال، في إطار مجموعة من السياسات واستراتيجية فعالة لإدارة المخاطر. وتتولى إدارة المخاطر في البنك الإشراف على منهجية وعمليات وأداء برنامج إدارة المخاطر. ولقد جرى تطوير سياسات وإجراءات لإدارة المخاطر بهدف تسهيل ضبط المخاطر ومعالجتها. كما تم إعداد هيكل حوكمة إدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية والإدارات والأقسام لتسهيل عملية ترتيب المخاطر، وتيسير عملية دمج برنامج إدارة المخاطر في عملية صنع القرار.

ويتولى رئيس المخاطر المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على تطوير وتنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر، وتشمل مهامه بين أمور أخرى، تعزيز مهارات الموظفين وإجراء التحسينات على أنظمة إدارة المخاطر والسياسات والعمليات والنماذج والتقارير، حسب الضرورة، لضمان تعزيز فعالية إدارة المخاطر في البنك بما يحقق دعم أهدافه الاستراتيجية. يقوّم رئيس المخاطر بتقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال حول جميع المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، ورئيس إدارة المخاطر هو عضو دائم في اللجان الإدارية التالية: لجنة الاستثمار، ولجنة الائتمان، ولجنة الاصول والخصوم، ولجنة إدارة تكنولوجيا المعلومات.

ترتكز ثقافة إدارة المخاطر في البنك على سياسة ثلاثية الأبعاد. وتستند وظائف الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر إلى ثلاثة خطوط دفاع:

*خط الدفاع الأول – إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال*

يشمل خط الدفاع الأول أنشطة إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال، بحيث تتولى كل إدارة من إدارات الأعمال مسؤولية الإشراف على المخاطر في نطاق مسؤولياتها، كما تكون مسؤولة عن ضمان وجود هياكل فعالة للرقابة الداخلية على العمليات لتسهيل تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها بما يضمن فعالية تنفيذ استراتيجية البنك وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر. وتشمل مسؤوليات الخط الأول أيضاً إنشاء هيكل حوكمة فعال لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومتطلبات السياسات واللوائح الداخلية. ويقوم رئيس المخاطر بتقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال حول جميع المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك.

خط الدفاع الثاني - وظائف الرقابة الداخلية المستقلة

الخط الدفاعي الثاني - وظائف الرقابة الداخلية المستقلة

يشمل خط الدفاع الثاني أنشطة الرقابة الداخلية المستقلة وهي إدارة المخاطر وإدارة متابعة الامتثال. تحدد هذه الوظائف إطار إدارة المخاطر الذي يغطي جميع المخاطر المادية داخل البنك. ويحدد الإطار كيفية تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها. ويقوم خط الدفاع الثاني أيضا بمراقبة وتقييم كفاءة عمليات إدارة المخاطر والضوابط التي ينفذها أصحاب المخاطر المعنيين. كما يتابع خط الدفاع الثاني أيضاً الأنشطة التي يضطلع بها خط الدفاع الأول ويتحقق من فعالية الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر، ويقوم بتحليل المخاطر المادية المرتبطة بالأعمال، وإعداد التقارير عنها ورفعها إلى الرئيس التنفيذي. ولجنة المخاطر ومتابعة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويعتبر خط الدفاع الثاني مستقلاً من الناحية التنظيمية عن الخط الاول ولا يضطلع بأنشطة تنفيذية في مجال الاعمال أو في إطار الوحدات التي يشرف عليها.

خط الدفاع الثالث – التدقيق الداخلي

تم إسناد المهام اليومية لإدارة التدقيق الداخلي إلى شركة ديلويت، وكانت إدارة التدقيق الداخلي تابعة مؤقتاً إلى رئيس إدارة المخاطر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢1. وفي أبريل عام ٢٠٢1، تم تعيين رئيس جديد لإدارة التدقيق الداخلي الذي التحق بالبنك في ظل استمرار صلاحية عقد الإسناد الخارجي إلى ديلويت التي قدمت الدعم إلى رئيس الإدارة الجديدة لفهم سياسات البنك وأعماله وإستراتيجيته عند التحافه بالعمل.

يتم تعيين رئيس التدقيق الداخلي في البنك من قبل لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال وهو يرفع تقاريره مباشرة إليها كما أنه مستقل عن الإدارة التنفيذية.

وتقع على عاتق الإدارة مسؤولية تطوير نظام فعال للحوكمة وإدارة المخاطر ووضع ضوابط داخلية فعالة والحفاظ عليها. بالإضافة إلى وضع إجراءات لتحديد المخالفات وعمليات الاحتيال ورفضها ومنعها. إن الغرض من مراجعات التدقيق الداخلي يتلخص في إدخال تحسينات على عمليات البنك من خلال التقييم المستقل لإطار الحوكمة. وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية. وتستند أنشطة التدقيق الداخلي إلى سياسة موافق عليها من مجلس الإدارة ويتم اتباع نهج قائم على المخاطر في تطبيقها وفقاً للمعايير المقبولة دوليًا الصادرة عن معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات. تُعد إدارة التدقيق الداخلي تحليلًا سنويًا قائمًا على المخاطر وخطة تدقيق معتمدة من قبل لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال، والتي تتم مراجعتها وتحديثها حسب الحاجة وبما يتماشى مع نمو أعمال البنك.

ويتم رفع تقارير التدقيق الداخلي إلى الإدارة لمناقشتها والرد على الملاحظات، ثم يتم تلخيص النتائج والتدابير التصحيحية في تقارير فصلية يتم تقديمها إلى لجنة التدقيق المخاطر لاستعراضها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد تقارير عن الغرض من أنشطة التدقيق الداخلي، وصلاحيات الإدارة، ومسؤوليتها. وأدائها مقارنة مع خطة التدقيق المعتمدة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بدورها ورفعها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال لمراجعتها. وفي عام ٢٠٢1، قامت لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال بمراجعة تقارير التدقيق الداخلي بشأن النتائج والملاحظات الرئيسية الواردة في تقارير المراجعات، وما يتصل بذلك من مخاطر، إلى جانب التوصيات المقدمة من قبل رئيس التدقيق للمصادقة عليها، وملخص عن العدد الإجمالي للملاحظات التي أُثيرت فيما يتعلق بالمهام/الأنشطة التي جرى استعراضها خلال العام مقارنة مع خطة التدقيق الداخلي المعتمدة.

## ٧,٢ الضوابط الداخلية

يشكل إطار عمل الرقابة الداخلية الذي وضعه البنك جزءاً لا يتجزأ من إطار الحوكمة، وهو يحدد الإطار العام للسياسات والإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل مختلف أقسام البنك ووظائفه. وتشمل السياسات والإجراءات الداخلية مجموعة من الضوابط ذات الصلة بالنشاط أو القسم المعني.

يشكل إطار عمل الرقابة الداخلية الذي وضعه البنك جزءاً لا يتجزأ من إطار الحوكمة، وهو يحدد الإطار العام للسياسات والإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل مختلف أقسام البنك ووظائفه. وتشمل السياسات والإجراءات الداخلية مجموعة من الضوابط ذات الصلة بالنشاط أو القسم المعني.

ويحدد النظام الأساسي للبنك حدود صلاحيات مجلس الإدارة فيما يتولى المساهمون في إطار الجمعية العمومية للبنك الموافقة على جميع الأمور الأخرى التي تقع خارج نطاق صلاحيات مجلس الإدارة. أما الصلاحيات التي يفوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية فيتم تحديدها في إطار مصفوفة تفويض الصلاحيات والسياسات ذات الصلة.

وتقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية تحديد إطار عمل الضوابط الداخلية للبنك، وضمان فعاليتها في تحديد المخاطر المرتبطة بالأنشطة الداخلية والخارجية وتحليلها وإدارتها. ويفوض مجلس الإدارة بعضاً من مسؤولياته إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال المكلفة بالإشراف على إطار عمل الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها في المحافظة على أعمال البنك. وتتولى اللجنة أيضاً الإشراف على أعمال إدارات المخاطر ومتابعة الامتثال والتدقيق الداخلي التي تقدم تقارير منتظمة عن المخاطر ذات الصلة بها إلى اللجنة. وتعتبر إدارة التدقيق الداخلي بمثابة الجهة الرئيسية المسؤولة عن ضمان فعالية الرقابة الداخلية. فهي تقوم بمراجعة إجراءات وسياسات جميع الإدارات والاقسام لتقييم فعالية الضوابط داخل كل إدارة، وتحديد الثغرات، وتوفير سبل المعالجة والتدابير التصحيحية. ويشمل نطاق المراجعة والتدقيق جميع الضوابط ذات التأثير المادي، بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الامتثال، ونظم إدارة المخاطر، والمسائل التنظيمية. ويقدم رئيس التدقيق الداخلي تقارير منتظمة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال عن مدى كفاية الضوابط الداخلية المعتمدة في البنك بالإضافة إلى مسائل أخرى يتم تسليط الضوء عليها في المراجعات الداخلية. وبناء على هذه النتائج وتأثيرها على البنك، تناقش لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال الآثار المحتملة مع مراجع الحسابات الخارجي وانعكاساتها على نتائج الأعمال. ويهدف إطار الرقابة الداخلية إلى حماية المساهمين وأصول البنك وضمان متانة النتائج المالية للبنك وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح.

كما أجرى البنك بنجاح تقييماً لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأصدر تقريره الإداري عن فعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية لعام ٢٠٢1، وفقاً للمتطلبات التنظيمية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.

## ٧,٣ الامتثال الشرعي

يعمل قسم متابعة الامتثال الشرعي بشكل وثيق مع هيئة الرقابة الشرعية لضمان التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية. ويعتبر قسم متابعة الامتثال الشرعي بمثابة وظيفة تابعة لإدارة متابعة الامتثال في البنك من حيث الإجراءات والسياسات المتبعة لضمان إدارة مخاطر الامتثال بشكل فعال. وقام بنك قطر الأول بتعيين مدير أول في وظيفة متابعة الامتثال الشرعي، وهو يتولى أيضاً أعمال أمانة السر الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية، بما في ذلك إعداد محاضر اجتماعات الهيئة ومحاضر الفتاوى والقرارات الصادرة عنها. وتعدّ هيئة الرقابة الشرعية تقريراً سنوياً إلى المساهمين يتضمن رأي الهيئة بشأن أنشطة ومعاملات البنك التي تم إجراؤها خلال السنة ومدى التزام البنك بالفتاوى والتوجيهات الصادرة عن الهيئة. ويهدف هذا التقرير بشكل خاص إلى بث الطمأنينة بين المساهمين والمودعين الذين تعتبر ثقتهم من أهم عوامل نجاح البنك. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وهو أيضاً يشكل جزءاً من البيانات المالية السنوية. وتقوم هيئة الرقابة الشرعيّة بمراجعة جميع

تشكل المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي يطلقها البنك، والتأكد من أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة في المجالات التالية:

المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي يطلقها البنك، والتأكد من أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة في المجالات التالية:

- هياكل الاستثمار ومنتجات التمويل والخدمات المصرفية وتوافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- مطابقة المستندات القانونية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الشروط والأحكام الواردة في النماذج أو العقود أو الاتفاقيات أو المستندات الأخرى المستخدمة في تنفيذ معاملات الاستثمار والتمويل

## ٧,٤ التدقيق الداخلي

تؤدي إدارة التدقيق الداخلي مهامها بشكل مستقل عن الإدارة وتقدم عدداً من المهام ذات السمة الرقابية، التي تسهم بشكل فعال في تعزيز عمليات البنك وأداء الإدارات المختلفة، بما يتناسب مع الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للبنك. كما تقوم الإدارة بإجراء تقييم مستقل لإطار الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية. والغرض من ذلك هو ضمان فعالية إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر وإطار الحوكمة في البنك.

كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات مستقلة لمختلف إدارات البنك تشمل جميع الأنشطة والوظائف. تستخدم إدارة التدقيق الداخلي منهجية تدقيق قائمة على المخاطر بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمعهد المدققين الداخليين، والمتطلبات التنظيمية المحلية المتعلقة بمسؤوليات التدقيق الداخلي، ومبادئ حوكمة الشركات وأفضل الممارسات. كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء تقييم سنوي قائم على المخاطر بالاستناد إلى مبادئ توجيهية واسعة النطاق وتستخدم النتائج في وضع الخطة السنوية للتدقيق الداخلي القائمة على المخاطر وتقديمها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال من أجل مراجعتها والموافقة عليها. وفي حال إجراء على تعديلات على الخطة خلال السنة، تتم إحالة هذه التعديلات إلى اللجنة للموافقة عليها أيضاً.

وتعدّ تقارير التدقيق الداخلي لكل إدارة أو وظيفة داخل البنك وبيجري مشاركتها مع الإدارة المختصة متضمنة جميع الملاحظات والثغرات والآثار المترتبة على المخاطر، والتوصيات، والاستنتاجات، والتقييم العام لمستوى الأعمال ومدى التزامها بالسياسات الداخلية واللوائح التنظيمية. ويتم تعقب الثغرات بصورة منتظمة مع الإدارة للتأكد من اتخاذ إجراءات تصحيحية مناسبة. وتقوم إدارة التدقيق بالتحقق من فعالية الإجراءات التصحيحية بشكل مستقل قبل إغلاق الثغرات.

ويقوم رئيس إدارة التدقيق الداخلي بإعداد تقارير عن أنشطة التدقيق الداخلي، وصلاحيات الإدارة، ومسؤوليتها. وأدائها مقارنة مع خطة التدقيق المعتمدة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بدورها من أجل تقديمها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال لمراجعتها وإبداء الرأي والتوصيات بشأنها.

وبالإضافة إلى دورها الرقابي، توفر إدارة التدقيق الدعم والمشورة لمختلف إدارات وأقسام البنك في مجال الأعمال والأنشطة التي تضطلع بها، دون ممارسة أي مسؤوليات في مجال اتخاذ القرار ودون أن يكون لها أي صلاحيات تنفيذية تعارض مع متطلبات الاستقلالية للمدققين الداخليين. وتساهم إدارة التدقيق الداخلي في في تحقيق إدارة سليمة للأنشطة والعمليات التي يجريها البنك عن طريق تقديم المشورة والتوصيات بشأن فعالية النظم والعمليات، ومدى كفاية السياسات والإجراءات وإطار إدارة المخاطر.

## ٧,٥ مراجع الحسابات الخارجي

يهدف فريق مراجع الحسابات الخارجي إلى تقييم المخاطر ومتابعة الامتثال على أساس مستقل عن الإدارة.

يهدف فريق مراجع الحسابات الخارجي إلى تقييم المخاطر ومتابعة الامتثال على أساس مستقل عن الإدارة.

يهدف فريق مراجع الحسابات الخارجي إلى تقييم المخاطر ومتابعة الامتثال على أساس مستقل عن الإدارة.

يهدف فريق مراجع الحسابات الخارجي إلى تقييم المخاطر ومتابعة الامتثال على أساس مستقل عن الإدارة.

في تاريخ نشر هذا التقرير، شركة إرنست آند يونغ هي مراجع الحسابات الخارجي المعين من قبل مساهمي البنك . وتتولى إرنست اند يونغ أنشطة مراجعة البيانات المالية الموحدة والتدقيق عليها ورفع تقرير بشأنها إلى المساهمين. ويتم اختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي وفقاً لسياسة البنك التي أقرها مجلس الإدارة. ويقترح مجلس الإدارة على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية تعيين مدقق الحسابات الخارجي بناء على توصية لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال.

في اجتماع الجمعية العمومية في عام ٢٠٢1 وبناء على توصية مجلس الإدارة، قرر المساهمون إعادة تعيين إرنست إند يونغ كمدققين خارجيين للبنك لعام ٢٠٢1، ووافقوا على الرسوم السنوية لمراجع الحسابات الخارجي. ويشترط في مراجع الحسابات الخارجي أن يكون مرخصاً له وأن يستوفي الشروط المقررة من الجهات التنظيمية المختصة، وألا تتعارض مصالحه مع مصالح البنك. وتشرف لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال على أداء مراجع الحسابات الخارجي خلال العام وتقدم توصيتها بشأنه إلى مجلس الإدارة.

الأتعاب والاستقلالية

وفقاً لنظام البنك الأساسي، تحبّن الجمعية العمومية السنوية المدققين الخارجيين وتحدد أتعابهم، بناءً على توصية يقدمها مجلس الإدارة لهذه الغاية. وانطلاقاً من التزام البنك بمبادئ الحوكمة الرشيدة، تتنلّف لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال عروصاً مناسفة من عدة شركات تدقيق خارجي وتقوم بتقييمها بما يتناسب مع الاهداف الإستراتيجية للبنك، ويؤدي مراجعو الحسابات الخارجيون مهامهم باستقلالية تامة وهم مسؤولون أمام المساهمين عن أدائهم وعالية بيئة الرقابة الداخلية للبنك.

الوصول إلى المعلومات

اعتمد مجلس إدارة بنك قطر الأول إجراءات لتحديد صلاحيات الاطلاع على المعلومات والوصول إليها من قبل المدققين الخارجيين، من أجل ضمان الإدارة الشفافة لأعمال البنك، وتهيئة الظروف الملائمة لإدارة أنشطة البنك وعملياته ومراقبتها بفعالية وكفاءة من جانب مجلس الإدارة وتزويد المدققين الخارجيين بمصادر المعلومات اللازمة لأداء دورهم الرقابي على نحو يتسم بالكفاءة.

الإشراف على عمل مراجع الحسابات الخارجي

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية مراجعة التقارير التي يعدها مراجع الحسابات الخارجي واتخاذ الإجراءات بشأنها. وفي هذا الصدد، فإن مجلس الإدارة يحظى بدعم لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال التي تجتمع بشكل منتظم مع مراجعي الحسابات الخارجيين وتشرف على أدائهم وتضمن استقلاليتهم وحصولهم على المعلومات التي يطلبونها.

كما يجتمع مراجع الحسابات الخارجي أيضاً مع مجلس الإدارة لتقييم نتائج التدقيق التي تشرف لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال على تقييمها وتقديم التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة. وخلال السنة المالية ٢٠٢1، شارك مراجعو الحسابات الخارجيون في ثلاثة (٣) اجتماعات مع لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال لمناقشة عمليات مراجعة الحسابات فضلاً عن مدى التزام البنك بالمبادئ التوجيهية التنظيمية ومدى فعالية إطار الرقابة الداخلية. كما ناقش مراجعو الحسابات الخارجيون مع اللجنة تقييم النتائج المتعلقة بعوامل المخاطر وإجراءات الحد منها.

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

### ٧,٦ متابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يملك البنك إدارة خاصة بمتابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وإدارة الشؤون القانونية. وتتولى رئيسة الإدارة أيضاً مهام سكرتارية الشركة وهي تعمل عن كُتب على جميع مستويات البنك لضمان مواءمة اللوائح والعمليات والأنشطة الداخلية للبنك باستمرار مع الإطار التنظيمي المعمول به والأهداف الاستراتيجية للبنك. وهي تشارك بنشاط في تحديد المخاطر التنظيمية التي من شأنها أن تؤدي إلى عقوبات قضائية أو إدارية وكذلك الإضرار بالسمعة. ويتمثل الدور الرئيسي لإدارة متابعة الامتثال في ضمان اضطلاع البنك بأنشطته وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وقواعد مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية. وتجتمع رئيسة إدارة متابعة الامتثال بانتظام مع لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال لمراجعة حالة امتثال الأعمال للإجراءات التي حددها مجلس الإدارة، ولتقييم مخاطر الامتثال والفرص المتاحة على جميع مستويات البنك ووضع خطط محددة لمعالجتها.

وتتولى إدارة متابعة الامتثال مراجعة سياسات البنك وتقييم مخاطر الامتثال المرتبطة بأنشطة البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنتجات والخدمات الجديدة، واقتراحات الأعمال والأنشطة الجديدة، وعلاقات العملاء، والتغييرات الجوهرية التي قد تطرأ على طبيعة هذه العلاقات. وتتضمن مخاطر الامتثال مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسارة المالية المادية أو فقدان السمعة نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها.

وتشمل المسؤوليات الرئيسية الأخرى لوظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ما يلي:

- ضمان التزام الأقسام والشركات التابعة والشركات المستثمر فيها بالقواعد واللوائح المتعلقة بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاطيم والتعليمات التنظيمية وأي قواعد أخرى ذات صلة تؤثر على أي جانب من جوانب أنشطة البنك.
- تقديم التوجيهات والتعليمات المناسبة للموظفين بشأن التطبيق السليم للقوانين واللوائح والمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقديم المقترحات بشأن تعزيز وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد في التخفيف من مخاطر عدم الامتثال وعقوبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر الاحتيال.
- مواكبة القوانين واللوائح الجديدة وإبلاغ الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية من أجل تنفيذها في الوقت المناسب.
- مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقق فيها ورفع تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية والسلطات التنظيمية.
- ضمان التنفيذ الفعال للعناية الواجبة المشددة لعلاقات المراسلة المصرفية والعملاء ذوي المخاطر العالية.
- ضمان التنفيذ الفعال لقواعد قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ونظام الإبلاغ المشترك.
- توفير التدريب والتوعية لموظفي البنك حول الحوكمة، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، والاحتيال، وأنظمة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية/معايير الإبلاغ المشترك على أساس متكرر.

تقوم إدارة متابعة الامتثال أيضاً بمراقبة إجراءات الامتثال واختبارها من خلال إجراء مراجعات امتثال مستقلة لتحديد الانتهاكات التنظيمية ومشاكل عدم الامتثال. ويتم رفع تقرير نتائج مراجعات الامتثال إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والمدير التنفيذي والإدارة التنفيذية المعنية على أساس منتظم.

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

وتقدم إدارة متابعة الامتثال تقارير ربع سنوية منتظمة إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال حول الأنشطة التي تقوم بها الإدارة، وتسلط الضوء على اي انتهاكات أو ثغرات المحتملة في سياسات البنك أو ممارساته. وتتضمن التقارير تدابير تصحيحية للثغرات التي تم تحديدها.

وقد عين بنك قطر الأول أيضاً مسؤولاً عن الإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال في البنك وناثياً له وهما يتبعان مباشرة لرئيسة إدارة متابعة الامتثال.

وتتولى رئيسة متابعة الامتثال بشكل أساسي مسؤولية الإشراف على تطوير وتنفيذ سياسات متابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، بما في ذلك تعزيز مهارات الموظفين بشكل مستمر وإدخال التحسينات على إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والسياسات والعمليات والتقارير حسب الضرورة لضمان امتثال البنك بالأنظمة المرعية وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر التنظيمية بما يدعم الأهداف الاستراتيجية للبنك.

تقدم رئيسة إدارة متابعة الامتثال تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال بشأن جميع المتعلقة بالامتثال باللوائح التنظيمية والمخاطر التنظيمية التي يواجهها البنك لضمان اتساق إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات المتعلقة بمسائل الامتثال في البنك اتساقاً جيداً مع الممارسات العالمية الرائدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال واللوائح المعمول بها في دولة قطر.

وخلال عام ٢٠٢١، تم تحديث وظيفة الامتثال لسياسة مكافحة غسل الأموال وتم تقديم تقارير شهرية وفصلية وسنوية منتظمة إلى السلطات التنظيمية التالية: هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، ومركز قطر للمال، ودعمت قسم شؤون الشركة في إفصاحاتها وتقريرها إلى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت إدارة متابعة الامتثال بالمهام التالية خلال عام ٢٠٢١:

- تقديم المشورة والإرشاد حول جميع الاستفسارات اليومية التي أثارتها الإدارة التنفيذية وموظفو البنك في ما يتعلق بمسائل الامتثال ذات الصلة بأنشطة البنك وعملياته.
- الرد على جميع استفسارات وحدات الأعمال لدى البنك الموجهة إلى الجهات التنظيمية بما في ذلك هيئة تنظيم مركز قطر للمالية وهيئة قطر للأسواق المالية.
- استكمال كل متطلبات إعداد التقارير التنظيمية لعام ٢٠٢١.
- الإشراف على التقدم في تنفيذ متطلبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال والامتثال للتعاطيم الصادرة
- تنسيق تنفيذ وتحسين نماذج «إعرف عميلك» وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### ٧,٧ دعاوى القضائية والقضايا القانونية

خلال عام ٢٠٢١، لم تكن هناك نزاعات كبيرة من شأنها أن تؤثر تأثيراً مادياً على البنك. ومع ذلك، تتابع إدارة الشؤون القانونية العديد من القضايا القانونية المستمرة والمنازعات البسيطة في طبيعتها.

### ٧,٨ إدارة استمرارية الأعمال

وضع بنك قطر الأول سياسة إدارة استمرارية الأعمال التي تحدد الإطار العام للبنك للتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية وتكفل استعداداه ومرونته وقدرته على الاستمرار في تحقيق أهدافه الاستراتيجية عند حدوث مثل هذه التهديدات. وفي عام ٢٠٢١، واصل المجلس الامتثال لجميع توجيهات وتعليمات وزارة الصحة العامة وغيرها من السلطات التنظيمية في قطر، كما طور قدراته على تخفيف الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-١٩.

### ٧,٩ السياسات المعتمدة من قبل المجلس

- ميثاق مجلس الإدارة
- مدونة قواعد السلوك الخاصة بمجلس الإدارة
- سياسة التدريب التعريفي والتوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة
- ميثاق اللجنة التنفيذية
- ميثاق لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال
- ميثاق لجنة الترشيدات والمكافآت والحوكمة
- سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية
- سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه
- اختصاصات رئيس مجلس الإدارة
- اختصاصات الرئيس التنفيذي
- ميثاق سكرتير الشركة
- سياسة معاملات الأطراف ذات الصلة
- سياسة تضارب المصالح والتعاملات الداخلية
- سياسة مكافآت بناء على معلومات داخلية
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- سياسة تعيين التدقيق الخارجي
- سياسة توزيع الأرباح
- سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين
- ميثاق التدقيق الداخلي
- ميثاق لجنة الأصول والخصوم الإدارية
- ميثاق لجنة الائتمان الإدارية
- ميثاق لجنة الاستثمار
- سياسة أصحاب المصلحة
- سياسة التخطيط لتعاقب الموظفين وسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- ميثاق لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات الإدارية

## ٨. حقوق الموظفين

## وأصحاب المصلحة الآخريـن

يضمن إطار حوكمة الشركات في بنك قطر الأول حماية حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في البنك، مثل مجلس الإدارة وكبار المديرين والموظفين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخريـن، والوفاء بها. ويضمن دليل الحوكمة المعتمد من قبل البنك وجود إطار فعال لإدارة

أعمال البنك وأنشطته بما يتوافق مع مصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى ضمان استخدام موارد البنك بكفاءة. وقد حدد بنك قطر الأول أصحاب المصلحة الداخليين بمن فيهم مجلس الإدارة والإدارة والموظفين، وأصحاب المصلحة الخارجيين مثل الجهات الرقابية والعملاء والموردين والمجتمع المحلي.

ومن أجل حماية حقوق الموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة، يضمن البنك الامتثال لمبدأ حوكمة الشركات الذي يقضي بضرورة حصول أصحاب المصلحة على المعلومات التي يحتاجون إليها من أجل اتخاذ قرارات رشيدة ومستنيرة وحماية أنفسهم من أي مخاطر مرتبطة بأعمال وإجراءات الشركة. ويتم تحقيق ذلك من خلال الإفصاح الدقيق والموضوعي في الوقت المناسب عن جميع المعلومات المتعلقة بالنتائج المالية والمنتجات والخدمات الجديدة وغيرها من المعلومات التي تهـم أصحاب المصلحة.

كما يتم تزويد موظفي بنك قطر الأول بالمعلومات اللازمة لتبديد الهواجس المتعلقة بظروف مكان العمل، والمعلومات المتعلقة بواجباتهم التنظيمية، والالتزام بالأهداف الاستراتيجية للبنك ومجالات أخرى من المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتمتع الموظفون أيضاً بإمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات فعالة، ولحماية أنفسهم في مكان العمل وفي كل تعاملاتهم مع البنك. كما يحق للموظفين أيضاً التعبير عن أي قلق من دون الخوف من حكم الآخريـن عليهم أو التعرض للتوبيخ أو لأي إجراء تأديبي.

وبالنسبة لجميع أصحاب المصلحة الآخريـن، يقوم البنك بنشر إعلانات وإفصاحات عامة منتظمة وأنية بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وإبقاء جميع أصحاب المصلحة على علم بأنشطة البنك وخدماته ومنتجاته. ويشمل ذلك البيانات المالية، والمعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، والقرارات الاستراتيجية الرئيسية الأخرى.

## ٩. الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

كجزء من التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يحرص بنك قطر الأول علي تحقيق الاستدامة في جميع أنشطته البنك وآليات التفاعل مع جميع أصحاب المصلحة في جميع الأوقات. كما يضمن تنفيذ المبادئ التوجيهية التي يحددها مجلس الإدارة في هذا المجال.

لقد وضع البنك سياسة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وسياسات للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وأقر مجلس الإدارة هذه السياسة كجزء من مسؤوليته المرتبطة بتعزيز علاقات بناءة مع المجتمعات المحلية التي يعمل ضمنها البنك، وتوفير المبادئ التوجيهية لضمان التزام البنك بمعايير الاستدامة والتأثير الأطلاقي للاستثمارات والأعمال المصرفية التي يقوم بها. في عام ٢٠٢١، عين البنك مديرة جديدة لإدارة التسويق والاتصالات بهدف تعزيز أنشطة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركة في السنوات المقبلة. لا سيما وأن البنك قد دخل مرحلة النمو وتحقيق الأرباح.

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

### ٩,١ المسؤولية الاجتماعية للبنك

وفقاً للقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ بشأن مساهمة بعض الشركات المساهمة في دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية بمبلغ يعادل (٢,0٪) من صافي الأرباح السنوية للشركات المساهمة المقيدة أسهمها ببورصة قطر، قام بنك قطر الأول في عام ٢٠٢١ بالمساهمة بمبلغ وقدره ٢,0١ مليون ريال قطري في صندوق الخدمات الاجتماعية والرياضية المخصص لهذه الغاية.

وفي إطار التزام البنك بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، دخل البنك في أكتوبر ٢٠٢١ في شراكة مع العديد من جهة رئيسية في مجال الرعاية الصحية، بهدف تعزيز التوعية بسرطان الثدي لتعزيز الوعي لدى النساء وتشجيعهن على فحص أنفسهن من أجل الكشف المبكر عن عوارض المرض والمساهمة في إنقاذ الكثير من الأرواح. وفي نوفمبر ٢٠٢١، أطلق قسم الموارد البشرية حملته السنوية للتبرع بالدم للمتطوعين من داخل المينك بالتعاون مع مؤسسة حمد الطبية.

## ١.٠ إفصاحات الحوكمة

التزم بنك قطر الأول طوال عام ٢٠٢١ بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في قواعد ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر للأسواق المالية، ولا سيما تلك المنصوص عليها في المادة ٢0 من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

### ١.١ الإفصاح عن المعلومات المالية

**والمعلومات الحساسة لبورصة قطر**

حرص البنك خلال العام ٢٠٢١ على الالتزام بمتطلبات الإفصاح ضمن المهلة التنظيمية المحددة ولا سيما الإفصاح عن النتائج المالية الفصلية ونصف السنوية والسنوية وكذلك عن جميع القرارات الرئيسية والحساسة التي اتخذها مجلس الإدارة ولجانه الفرعية، وشمل ذلك الإعلان عن تغيير هيكل رأس المال وإطلاق منتجات استثمارية جديدة، بالإضافة إلى الإفصاح عن اجتماعات مجلس الإدارة ونشر الدعوات لحضور الجمعيات العمومية العادية وغير العادية، وجداول أعمال هذه الاجتماعات والقرارات الصادرة عنها، بالإضافة إلى معلومات أخرى ذات تأثير مادي على أداء البنك أو ذات تأثير محتمل على سعر السهم.

#### ١.٢ الإفصاح على الموقع الإلكتروني للبنك

يواصل بنك قطر الأول تحديث موقعه الإلكتروني بشكل مستمر لضمان وجود معلومات كافية عن أعضاء مجلس الإدارة، ولجان مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين الذين يملكون ٥% وأكثر. كما يمكن الاطلاع على التقارير السنوية على الموقع الإلكتروني للبنك، وكמידأ عام، يتمتع البنك عن التعليق، سلباً أو إيجاباً، على الشائعات، ما لم تشترط بورصة أو هيئة قطر لأسواق المالية ذلك رداً على معلومات مادية لم يتم الإفصاح عنها، مع العلم أنه لم يواجه البنك أي موقف مماثل خلال عام ٢٠٢١.

#### ١.٣ المتحدث الرسمي بالنيابة عن البنك

فوض مجلس إدارة البنك صلاحية المتحدث رسمياً بالنيابة عن البنك للأشخاص محددين بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. يتم تحديد إجراءات تعيين المتحدث الرسمي عن البنك ومسؤولياتهم في إطار سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين المعتمدة في البنك، التي تحدد مبادئ الإفصاح والشفافية التي يجب على البنك الامتثال لها والإجراءات التي ينبغي إتباعها لضمان حماية البنك من مخاطر الإضرار بالسمعة ومن أي إشاعات أو بيانات خاطئة.

**١٠,٤ سياسة الإبلاغ عن المخالفات ومعالجة الشكاوى**

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

فوض مجلس الإدارة لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال للإشراف على تنفيذ هذه السياسة، وقد وضعت لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال خططاً لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل الشكاوى واتخاذ إجراءات تصحيحية. ويمكن العثور على معلومات إضافية حول إجراءات الإبلاغ عن المخالفات في سياسة البلاغ عن المخالفات المعتمدة من قبل البنك.

وفي عام ٢٠٢١، استعرضت لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال هذه الإجراءات لضمان قيام البنك باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الشكاوى الواردة إلى البنك من مختلف الجهات وعدم التغاضي عنها أو إهمالها على نحو يضر بمصلحة أصحاب المصلحة أو بسمعة البنك، وتجدر الإشارة أنه لم يتم تلقي أي شكاوى مادية في عام ٢٠٢١.

## تقرير المدققين الخارجيين عن حوكمة الشركة

### تقرير مراقب الحسابات المستقل

**إلى السادة المساهمين في بنك قطر الأول ذ.م.م. (عام)**

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

#### مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») بموجب القرار رقم (0) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام بنك قطر الأول ذ.م.م. (عام) («البنك») بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

#### مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (0) لعام ٢٠١٦.

يقدم مجلس في التقرير السنوي لحوكمة الشركات ٢٠٢١ «تقرير الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية» (تقرير مجلس الإدارة).

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة البنك تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (0) لعام ٢٠١٦.

### مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا كان قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير حومة الشركات حول التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، المعروض في قسم حوكمة الشركات الوارد بالتقرير السنوي لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

### مسؤوليتنا – تمنة

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) «ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، ككل لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات («المتطلبات»)، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات، عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

### القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

### استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة

عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين («IESBA Code»،) والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

### المعلومات الأخرى

مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في في التقرير السنوي لحوكمة الشركات ٢٠٢١، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام ، والمقدمة في قسم حوكمة الشركات في التقرير السنوي، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير الحوكمة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تعارض جوهريًا مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير ، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة الشركات بالكامل وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

### النتيجة

استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

<div><div><div><span></span><div><div><span><span></span></span></div><div><div><b>أحمد سيد</b></div></div></div></div><div> <b>أحمد سيد</b></div><span>سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦</span></div></div>
<b>التاريخ:</b> ١0 مارس ٢٠٢٢
<b>الدوحة</b>

تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

## تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

### تقرير التأكيد المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الأول ذ.م.م. (عام)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لبنك قطر الأول ذ.م.م. (عام) («البنك») وشركاته التابعة («المجموعة») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

### مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد «تقرير الإدارة» المرفق بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ («النظام»).

يعرض مجلس الإدارة في «تقرير الحوكمة» تقريره حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات القروض والسلف للعملاء، وودائع العملاء، والخزانة، والاستثمار، والموارد البشرية، وكشوف الرواتب، والتمويل التجاري، وإعداد التقارير المالية، والإفصاحات؛
- أهداف الرقابة، وتحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعة لمنع أو تخطى تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة

المؤسسات الراعية للجنة تريبداوي («إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية»).

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك ؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادرعن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

<p>بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١</p>	
<p>الصادر من قبل مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.</p>	
<p><b>إمسؤولياتنا</b></p>	
<p>تتمثل مسؤولياتنا في إبداء رأي تأكيد معقول حول مدى ملاءمة عرض «وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للبنك<span> </span>» المعروض في تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية في التقرير السنوي لحوكمة الشركات ٢٠٢١ لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.</p>	
<p><b>مسؤولياتنا – تمة</b></p>	
<p>لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي للارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) «ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.</p>	
<p>إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:</p>	
<ul style="list-style-type: none"><li>الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛</li> <li>تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف المادية؛ وفحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على المخاطر المقدرة.</li></ul>	
<p>تعتبر العملية هامة إذا كان من المتوقع أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الاحتيال والخطأ في تدفق المعاملات أو مبلغ البيان المالي بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات هامة هي: أسهم الخزانة واستثمارات الأسهم الخاصة والخدمات المصرفية الخاصة والموارد البشرية وكشوف المرتبات ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية والضوابط على مستوى المؤسسة.</p>	
<p>خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم لمكونات نظم الرقابة التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"><li>- بيئة الرقابة</li> <li>- تقييم المخاطر</li> <li>- أنشطة الرقابة</li> <li>- المعلومات والاتصالات</li> <li>- المراقبة</li></ol>	
<p>تستند الإجراءات المختارة إلى حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة للاحتيال أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم مخاطر أن يكون وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير الادرة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المعروض في «تقرير الحوكمة لسنة ٢٠٢١».</p>	

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقدير لتقييم مجلس الإدارة ومدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساسا ملائما يمكّننا من إبداء نتيجتنا حول نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك.

### تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات وأعمال التصرف في موجودات المؤسسة؛
- توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمانإعداد البيانات المالية بشكل يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و
- توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به في موجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

### القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظرًا للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة من قبل الإدارة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيال أو خطأ دون اكتشافها، ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

### استقليلتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات

الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) («IESBA Code»)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في تقرير الحوكمة السنوي للبنك لسنة ٢٠٢١، ولكنها لا تتضمن تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقريرنا بشأنه.

إن نتيجتنا حول تقرير الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن الالتزام بالقانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا، ليس لدينا ما يستوجب إدراجها في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا تقرير الحوكمة السنوي للبنك لسنة ٢٠٢١ بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

### النتائج

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ- تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام البنك المصمم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١؛ و

ب- الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريبداوي (COSO).

## أحمد حديد

### أحمد سيد

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

التاريخ: ١٥ مارس ٢٠٢٢
الدوحة